الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
- البويرة -
كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muhend Ulhag - Tubirett -
Faculté des Sciences Sociales et Humaines

البويرة: في 2019/06/23

مستخرج من محضر اجتماع المجلس العلمي في يوم 23 جوان 2019

بناء على تقارير الخبرة الخاصة بالمطبوعة الجامعية الموسومة في مقياس " الحوكمة وأخلاقيات المهنة" لطلبة السنة ثالثة ليسانس تخصص علم اجتماع، للدكتورة صبرينة بايود .

صادق المجلس العلمي على المطبوعة

رئيس المجلس

رئيس المجلس العلمي
د . جلاب الله طيب

جامعة أكلي محند أولحاج –البويرة –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

2019.06.23 م

السنة الثالثة علم الاجتماع العام

رئيس المجلس العلمي
د. جاب الله طيب

المجلس العلمي

مطبوعة دروس لمقياس :

الحوكمة واخلاقيات المهنة

من اعداد :

- د. بايود صبرينة

السنة الجامعية: 2020/2019م

فهرس المحتويات

مقدمة:.....أ

أولا. الحكم الراشد.

1.ماهية الحكم الراشد.....6

2. مبادئ وقواعد الحكم الراشد.....9

3. ركائز و معايير الحكم الراشد 10

4. معايير وخصائص الحكم الراشد.....13

5.العوامل التي عجلت ظهور مفهوم الحكم الرشيد.....14

ثانيا. مكافحة ظاهرة الفساد

1.ماهية الفساد.....18

2. أنواع الفساد:.....23

3. مظاهر الفساد المالي والإداري.....24

ثالثا. أسباب الفساد الإداري والمالي

1. أسباب.حسب رأي الفئة الأولى 28

2 . أسباب حسب رأي الفئة الثانية.....32

3. أسباب حسب رأي الفئة الثالثة.....34

4 الأسباب العامة للفساد.....36

رابعا. اثار الفساد الإداري والمالي

1. تأثير الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية 37

2. تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية.....40

3 تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار.....42

4. الاثار العامة للفساد الإداري والمالي 43

خامسا. محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية:

1.منظمة الشفافية الدولية.....45

2.اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري..... 48

3. برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية فى محاربة الفساد الإداري.....51

4. صندوق النقد الدولي.....54

5. الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد.....56

سادسا. طرق وسبل محاربة ظاهرة الفساد

1.الجانب الديني :.... 63

2.الجانب التثقيفي والتوعوي.....64

3. الجانب الاقتصادي.....65

4. الجانب التشريعي:.....66

5. الجانب القانوني الجزائري.....68

6. الجانب البشرى :.....69

7.الجانب الرقابي:.....70

8. الجانب السياسي.....70

سابعا. نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

1. التجربة الهندية.....71

2. التجربة السنغافورية.....73

3. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية.....74

4. التجربة التركية.....75

ثامنا.اخلاقيات المهنة

1.ماهية أخلاقيات المهنة.....77

2. اخلاقيات المهنة مفهوم متعدد الجوانب والاشكال.....79

3.أهداف أخلاقيات المهنة.....82

4.مصادر أخلاقيات المهنة: 84

5.أهمية أخلاقيات المهنة..... 86

6.مبادئ أخلاقيات المهنة..... 86

7. أسباب الاهتمام بأخلاقيات المهنة.....92

الخاتمة.....101

المراجع

مقدمة: تعد ظاهرة الفساد ظاهرة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية و قد لا يتفق المفكرين في تعريف شامل و كامل للفساد لتعجج صوره و اختلاف أنماطه من مجتمع إلى أخر و لكن مالا يختلفون عليه هو إن شيوع الفساد من أهم أسباب الضعف الداخلية الخارجي للدول .

و الفساد في جوهرة حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية و بذلك يستحيل على المجتمع إن يكون قويا أو إن تكون الدولة التي ينخرها الفساد ذات سيادة فعلية لان القوة هي سمة النظام السياسي و الاجتماعي في أي مجتمع تمكن الدولة الوصول إلى درجة عالية من مستويات التماسك حول قيم جوهرية سائدة بين الإفراد .

إن الحديث عن مشكلة الفساد لايخص مجتمعا بعينه ولا دولة بذات، انما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول وبدرجات متفاوتة، والدول العربية والإسلامية تعاني من شيوع هذه الظاهرة بتجلياتها ومظاهرها المختلفة، لما لها من أخطار على النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي والاستثمار....، ومن هنا فقد حازت هذه الظاهرة على اهتمام كل المجتمعات وكل الدول، فبدأت تبحث عن أساليب للوقاية منها .

ويهدف هذا المقياس إلى الإحاطة الشاملة بموضوع الفساد ومحاولة توعية الدارسين بمخاطره وتوجيههم لتجنب كل مظاهره والمساهمة الفعالة في مكافحته بمختلف الوسائل المتاحة، وذلك كون طالب اليوم هو إطار الغد، وبالتالي فتوعيته بمخاطر الفساد هي مبادرة للقضاء على الفساد في العقول أولا على أن تكون النتائج مكافحة كل مظاهر الفساد مستقبلا.

و لإحاطة أكثر بالموضوع سنستعرض في هذا المقياس الإطار المفاهيم للفساد وأنواعه ومظاهره، أسباب الفساد المالي والإداري وأثاره على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والجهود الدولية والوطنية لمكافحة الفساد والوقاية منه، وأخيرا الإشارة إلى نماذج لدول نجحت في مكافحة الفساد. ونختم المقياس بمبحث حول اخلاقيات المهنة . وقد وضعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عن طريق لجانها العلمية محتوى مضبوط لهذه المادة الموسومة بالحوكمة واخلاقيات المهنة .

أولا. الحكم الراشد.

1.ماهية الحكم الراشد.

قبل معالجة الموضوع ، نشير إلى كثرة المصطلحات وليس المفاهيم المتعلقة لحكم الراشد ، فهناك من يرى ذلك المصطلح على أنه الحاكمية[1] ، وهناك من يراه الحكم الراشد ، دلالة على التدقيق اللغوي حسب الجوانب المعجمية للنعت أي راشد أو رشيد، وهكذا نجد من يرى أن أحسن مصطلح هو الحكم الراشد ، وتبعا لذلك الإدارة الرشيدة ، ويستدل أن هناك فرقا بين المعنيين ، وبالنسبة للمؤسسة ، فالمصطلح يتعلق بالإدارة الراشدة.

1.1. لغة:

يرى الدكتور عبد المجيد محمد الغيلي [2] أن مصطلح "الحكم الرشيد" متداول إلى حد ما، ولكن لم يتم تبنيه، واعتماده بديلا للمصطلحات الشائعة. والمصطلح ينتمي إلى تراثنا، وليس مستوردا، ومفهومه ينطلق من تراثنا اللغوي والفكري. وأنا لا أعني به الترجمة الشائعة

---

[1]. هناك عدد من المقترحات المطروحة :حكم الشركات –حكمانية الشركات –حاكمية الشركات –حوكمة الشركات –بالإضافة إلى عدد من البدائل الأخرى، مثل : أسلوب مم ارسة سلطة الإدارة بالشركات، أسلوب الإدارة المثلى، القواعد الحاكمة للشركات، الإدارة النزيهة، وغيره ا .وفى هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى إن هناك مؤيدون للاختيار الأول وفقاً لما ورد من تفسير مركز المشكاة؛ ولكن من ناحية أخرى تتفق عدد من الآراء على استبعاد" حكم ا لشركات) "لما للكلمة من دلالة إن الشركات هى الحاكمة أو الفاعلة، مما قد يعكس المعنى المقصو د .(كما يتم استبعا د حكمانية "لما يرتبط فى بنائها اللغوى من آنية أو تشابه وتماثل؛وهو ما يضيع المعنى المقصو د . وكذلك يتم استبعاد" حاكمية "لما قد يحدثه استخدامها من خلط مع إحدى النظريات الإسلامية المسماة" نظرية الحاكمية " والتى تتطرق للحكم والسلطة السياسية للدولة .كما رؤى ستبعاد ا Governance) (باللغة الإنجليزية . ومن ثم فإ ن البعض يركز على البدائل المطروحة الأخرى لأنها تبتعد عن جذر الكلمة) ح ك م (فيما يقابل مفهوم" حوكمة الشركات "على وزن) فوعلة (لتكون الأقرب إلى مفهوم المصطلح باللغة الإنجليزية حيث تنطوى على معانى الحكم والرقابة من (Governing Body)خلال جهة رقابة داخلية ، (Regulatory Body) أو هيئة رقابة خارجية كما إنها تحافظ على" جذر "الكلمة المتمثل فى (ح ك م(، حيث لا يمكن استبعاده إذا أردنا التوصل إلى مرادف للمصطلح . وتجدر الإشارة إن هذا المصطلح قد تم اقتراحه من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وقد استحسنه عدد من متخصصى اللغة العربية ومنهم من مركز دراسات اللغة العربية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة

[2]. عبد المجيد الغيلي ، **نحو حكم رشيد**،،كان يوم 17 نوفمبر 2018، الساعة 33.19 https://ar.wikipedia.org/wiki

للمصطلح الإنجليزي ."Good Governance" ولكنني أستخدمه من جذره العربي "رشد"، واستخدامه مقترنا بالحكم مألوف في العربية، بل قد استخدمه القرآن الكريم،. ويستخدم في الأدبيات الغربية المعاصرة، بمعنى الحكم الجيد، مقابل :"Bad Governance" الحكم الفاسد. وقد بدأ استخدامه منذ عقدين، ويستند إلى النموذج الأوروبي والأمريكي في الحكم، وهو النموذج الديمقراطي الليبرالي. وللأسف أنه تُرجم إلى العربية بمصطلح "الحكم الرشيد"، وترجمته تستمد مصطلحها من التراث العربي، وتستمد مرجعيته المفهومية من النموذج الغربي، ومن هنا تنشأ الإشكالية. وما نريد أن نقوم به الآن هو إرجاع المفهوم إلى أصله العربي. ولا يمنع هذا بعد ذلك من النظر في النماذج المعاصرة للإفادة منها في تطبيق المفهوم، وتفعيل برامجه، فالحكمة ضالة المؤمن، والتجربة الإنسانية مشتركة، ومتراكمة، بعضها يفيد من بعض.

1.2. اصطلاحا:

يعبر مفهوم الحكم عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبخصوص' تعريف الحكم الراشد في المؤسسة على مختلف المستويات المركزية واللامركزية أي الإقليمية والمحلية [3] .اخترنا هذه العينة من التعاريف والتي تنص على ما يلي:

- ✓ **الحكم الراشد :** هو مجموعة من القواعد الطموحة الموجهة لإعانة ومساعدة المسيرين في الالتزام بالتسيير وبطريقة شفافة ، وفي إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة وغير قابل ة للتردد أو الانتقادات ، على أن تساهم في ذلك كل الأطراف الفاعلة عبر نشاطات هؤلاء في مجال التسيير ،والتي أصبحت من المتطلبات المثلى في كل المحيطات الاقتصادية ، والتي لا تستبعد أي عنصر من النشاط الإنساني.

- ✓ .**عرفه تقرير التنمية الإنسانية العربية** لعام (2002) هو أن الحكم الراشد" :هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم

[3]. حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 2004 ،ص**9** .

وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب."

✓ **أما هيئة الأمم المتحدة : فعرفته** 'بأنه ممارسة السلطة لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري و تنموي و تقدمي،أي أنه هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة و إطارات إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، و بتقدم المواطنين و بتحسين نوعية حياتهم و رفاهيتهم ، وذلك برضاهم من خلال دعمهم و مشاركتهم[4].

✓ **في حين البنك الدولي،** فقد عرفه سنة1997 'على أنه الطريقة الخاصة بإدارة و ممارسة السلطة السياسية و الاقتصادية و الإدارية قصد تسيير أحسن للشؤون العمومية[5].

كما عرفه 'بأنه التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام، وهذا التعريف يشمل:

- ✓ عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم
- ✓ قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.
- ✓ احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.[6]

تستعمل بعض المصطلحات الأخرى للتدليل على الحكم الراشد خاصة في المجال الاقتصادي، كالحكمانية او لمحكومية و الحاكمية و الحوكمة ، فتستعمل عادة الحوكمة في

---

[4]. حسن كريم ،**الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية** ، المستقبل العربي ، بيروت، ع 309 ، نوفمبر،2004 ،ص 41

[5] .Banque Mondiale ، **Rapport sur la Diveloppement dans le Monde**. 2004 , W,B,Wchington D,C , p17

[6] مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **الحاكمية الراشدة ، جدل لم يحسم بعد** ، الأردن، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007 ،متحصل عليه من الموقع www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc

مجال الشركات الاستثمارية الكبرى والتي برزت كقضية جديدة على جدول الأعمال الاقتصادي العالمي للدول النامية ، و اكتسبت أهمية سريعة في أعقاب الأزمة الأسيوية ، بالنسبة لسائر الدول النامية و على رأسها منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا[7].

وعليه فإن الحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما ديمقراطيا فعالا ويستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية،كما أن الحكم الرشيد يشمل جميع المؤسسات في المجتمع من أجهزة دولة وهيئات المجتمع المدني والقطاع الخاص، فهي عبارة عن ممارسة للسلطة وحقوقها وفقًا لمبدأ المحاسبة، و لا تقتصر فقط على الاهتمام بآثاره التنموية الحالية وإّنما تشتمل على التنمية المستدامة وطويلة الأمد والممتدة عبر أجيال متعاقبة..

2.مبادئ وقواعد الحكم الرشيد: في إطار الحوكمة الجيدة لا بد من اتفاقا يتضمن التزاما تفصيليا لملاحظة مبادئ الحاكمية الجيدة للأعمال العمومية وبصفة جارية وبالمعنى الذي تسمح به ، فإن الحوكمة الجيدة تتضمن دوما المزايا الأساسية التالية[8]:

- ✓التركيز على الانسان.
- ✓الإنصاف و العدل
- ✓المسؤولية.
- ✓الشفافية والاستشارة.
- ✓التشاركية في اتخاذ القرار.
- ✓التسير الفعال والناجع و المؤكد للاعمال العمومية.

---

[7]. أجيت سينغ ، **حوكمة الشركات ، سياسة المنافسة و السياسة الصناعية** ، ندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا ، القاهرة ، المجلد الحادي عشر ، العدد 01 ، ربيع 2004 ، ص7

[8]. . طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، عين شمس، مصر، 2005 ، ص05

فالحكومة إذن تدافع عنا لعمال والمسيرين والمساهمين في المؤسسة ، وفق وعي نوعي، فهي تستمد مشروعيتها من عملية المشاركة وتتقوى وبطريقة فعالة وعقلانية كما تشجع المشاركة الفعالة للقطاع الخاص والمجتمع المدني[9].

3. ركائز و معايير الحكم الراشد :

وبناءا على ما قدمه البنك العالمي حول تحديد مفهوم و مقومات الحكم الراشد ، نكتشف الركائز و المعايير التي يمكن من خلالها فهم المصطلح و التعامل معه حيث يقوم على:[10]

✓**الانفتاح السياسي** :و يتكون من الجانب القانوني و وسائل الممارسة السياسية ، مع توفير ضمانات ممارستها.

✓ **المشاركة السياسية:** و تعني درجة المشاركة في الحكم بين النساء و الرجال ، و كذا آليات المشاركة و الإطار القانوني الذي تتميز به و مدى توفر الشفافية في الانتخابات.

✓**القضاء** : يتكون من الإطار القانوني ، و استقلالية القضاء ، و محاربة الفساد في الجهاز القضائي مع الالتزام بإعادة النظر في الأساليب المتبعة في التقاضي.

✓ **الإعلام** : يتعلق بحرية الإعلام و مدى توفير ضمانات حرية التعبير و الصحافة .

✓**الإدارة** : تخص تحسين نوعية الخدمة والتحكم في الفساد والحياد و تطبيق مبادئ الديمقراطية الاقتصادية و التحكم في التهرب الجنائي ، و الحد من تأثير و انتشار السوق الموازية مع توفير سبل التحكم في الاستهلاك و معدل التنمية و حسن استغلال رأس المال البشري ، والاعتماد على المنافسة و فرض الشفافية.

---

[9]. لخضر عزي ،حسان بوبعاية،" **الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال** "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر،2005 ، ص 5

[10] . Banque Mondial. **Raport sur le Devloppenent dans le Monde** .2001 , N. B Wachington D. C p14

كما حددت منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية مقومات الحكم الراشد في أربع ركائز تتعلق بتوفير سبل إرساء دولة القانون ، و تحسين تسيير إدارة القطاع العام ، و المحاربة و السيطرة على الفساد ، و تخفيض النفقات العسكرية للسماح بتوجيه الأموال لصالح التنمية.

إلا أن الإصلاح يتطلب تحضير الأرضية المناسبة له ، **و توفير آليات التطبيق الميداني و تتجسد هذه الآليات في :**[11]

✓**الآليات السياسية** : يقوم الحكم الراشد على أساس و جود سلطة سياسية تتمتع بالشرعية و ذات بعد شعبي أي أنها وصلت إلى الحكم عن طريق الإرادة الشعبية و بواسطة انتخاب الهيئات المركزية و المحلية بطريقة شفافة و نزيهة . إن الشرط السياسي القائم على ضرورة توفير البعد الديمقراطي و الحرية السياسية من شأنه أن يعطي للدولة الاستقرار السياسي و، هو أحد الشروط الواجبة لتطوير كاف المشاريع والقطاعات الحيوية في المجتمع ، فهذا الأمر يسمح للدولة بالاهتمام بالقضايا ذات البعد التنموي والإنساني، كضمان الصحة العمومية و المحافظة على البيئة و تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.

✓**الآليات القانونية** : يتطلب الحكم الراشد توفير شرط المشروعية في تصرفات و أعمال الهيئات و المؤسسات الحاكمة في الدولة ، و ضرورة مطابقتها للقانون الذي صدر عن الهيئات المنتخبة و أيضا إشراك المواطنين في إدارة شؤونهم.

✓**الآليات الاقتصادية و الاجتماعية** : يتطلب الحكم الراشد التحكم في الموارد الاقتصادية و الاستغلال العقلاني لهذه الموارد، بما يضمن الرفاهية و محاربة الفقر لدى

[11]. حسن كريم ، **الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية** ، مرجع السابق ، ص 139

الأوساط الاجتماعية و يكون ذلك عن طريق التوزيع العادل للثروات و توفير مناصب الشغل لضمان الحياة الكريمة لكافة المواطنين.

إذا ما أريد للحكم الراشد أن يؤسس على ضوء الآليات المذكورة آنفا ، لابد من وجود بنـي و هيئات تعمل على تجسيده ميدانيا ، لأن دون ذلك يكون هذا المفهوم مجرد مصطلح نظري أو شعار يرفع في المناسبات فقط ، لذا، لابد أن يكون الحكم الراشد مشروع مجتمع بسائر مكوناته ، تساهم فيه أجهزة الدولة الرسمية و القيادات السياسية المنتخبة و الإطارات الإدارية ، كما يمكن بل و من الضروري إشراك المؤسسات غير الرسمية إلى جانب المؤسسات الرسمية ، كالمجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص ، و يمكن لهذه المؤسسات مجتمعة أن تساهم في بلورة و تجسيد الحكم الراشد و تتمثل الأطراف المساهمة في ذلك فيما يلي: (الدولة ،المجتمع المدني ، القطاع الخاص).

إن قياس الحكم الراشد وتحديد خصائصه ومعاييره لا تظهر بشكل واضح ، إلا بعد معرفة خصائص ومميزات الحكم الفاسد (Governance Poor) **والتي تتلخص فيما يلي :**

- ✓هو الحكم الذي يفشل في الفصل بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة و بين المال العام و الخاص وهو الذي يقوم باستخدام الموارد العامة لصالح تحقيق المصالح الخاصة
- ✓لا يقوم على أساس قانوني ولا يطبق القانون ويعفي المسئولين من سريان القانون عليهم.
- ✓يتميز بوجود معوقات قانونية وإجرائية تقف في وجه الاستثمار المنتج .
- ✓يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية وتقوم بهدر الموارد وسوء استخدامها .
- ✓هو حكم مغلق وغير شفاف ويخفي طرق وعمليات صنع القرار ووضع السياسات.
- ✓يتميز بوجود الفساد وقيم التسامح معه.

✓وبذلك فهو حكم خال من الشرعية وعديم الثقة لدى المواطنين ، و يستعمل القمع ومصادرة الحريات وانتهاك حقوق الإنسان[12].

بينما خصائص الحكم الراشد فهي كثيرة ومتنوعة وتختلف من دولة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، بحسب التنوع في المعايير السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية ، وتشمل الأداء الإداري للدولة ومؤسساتها الرسمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ، وأيضا دور المواطنين كنشطاء اجتماعيين، فمعايير الحكم الراشد وفق لذلك اختلفت من هيئة إلى أخرى، فالبنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي تستند في تحديد ذلك إلى محفزات النمو الاقتصادي والانفتاح ، وحرية التجـ ارة والخصخصة ، وقد استندت دراسة البنك الدولي عن الحكم الراشد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى معياريين أساسيين وهما:**(التضمينية والمساءلة)**، ف المعيار الأول يشمل حكم القانون و المعاملة والمشاركة ، بالمساواة وتوفير فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة ، أما المعيار الثاني فيخص التمثيل والمشاركة والتنافسية السياسية والاقتصادية والشفافية والمساءلة .

4. .معايير وخصائص الحكم الراشد [13]:

- ✓ المحاسبة و المساءلة .
- ✓ الاستقرار السياسي و فعالية الحكومة .
- ✓ نوعية تنظيم الاقتصاد
- ✓ حكم القانون.
- ✓ التحكم في الفساد .

[12] . World bank , **Governances and Developement** , Washington : D .C , 1992 , p 9

[13]. تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،" **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا تحسين التضمنية و المساءلة** " ، واشنطن ، البنك الدولي ، 2003 ، ص3

أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فقد حدد معايير أكثر شمولا وتضمنت ما يلي [14]:

- ✓المشاركة السياسية .
- ✓حكم القانون والشفافية .
- ✓التوافق و حسن الاستجابة
- ✓الفعالية و المحاسبة.
- ✓المساواة وتكافؤ الفرص .
- ✓الرؤية الارتدادية (الاستراتيجية)

إن الشفافية وحكم القانون و المشاركة السياسية وغيرها من المعايير المذكورة آنفا كلها تؤدي إلى قيام الحكم الراشد ، إضافة إلى معايير جديدة مستسقاة من النتائج الإيجابية المحققة في بعض الدول خاصة الأسيوية، وتتمحور هذه المعايير حول مشاركة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني ، وتكون الدولة عنصر أساسيا في وضع السياسات العامة في مجالات التعليم والعمل والتكوين المهني والإسكان والبيئة وتوزيع الموارد بعدالة.

5. العوامل التي عجلت ظهور مفهوم الحكم الرشيد

:إن بروز مفهوم الحكم الرشيد ما هو إلا استجابة للتطورات والتغيرات الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية التي عرفها العالم. وعليه يمكن إجمال هذه العوامل فيما يلي:

1.5. العوامل الاقتصادية، وتتمثل في:

- ✓ انتشار اللبرالية الاقتصادية على المستوى العالمي)الحرية الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية).

[14] . Daniel Kaufmann , Massino Mostrazzi , **Governance Matters** .3 Indicators for 1996 – 2002 Policy Research Working paper 3106, Washington : D .C ,World Bank,2003 , p12.

- ✓ عجز الدولة في دفع عجلة العملية التنموية بمفردها،.
- ✓ انتشار واستفحال ظاهرة الفساد على نطاق واسع وتسلله في مختلف دواليب الحكم ليتموك حتى في مراكز اتخاذ القرار
- ✓ انتشار ظاهرة الفقر وظهور الفاقة على مختلف الأصعدة وتراجع القدرة الشرائية للسواد الأعظم من الشرائح الاجتماعية،
- ✓ الركود وراء الربح السهل والسريع المتمثل خاصة في انتشار ظاهرة الوساطات التجارية على حساب العمل المنتج للقيم الاستعمالية الحقيقية أو القيم المضافة التي تساهم في روافد خلق ثروة وطنية، كالاستثمار في المشروعات الإنتاجية، الصناعية والزراعية على وجه التحديد.
- ✓ الوقوع في معضلة المديونية الخارجية وما تسببه من مخلفات كالعجز على تسديد الأقساط وارتفاع خدمة الدين وعدم امتلاك السيادة بشكل كلي إضافة إلى ما يعرف بالتطبيق الإلزامي للوصفات التي تمليها الهيئات المالية والنقدية المقرضة، مما انعكس سلبا بل تعثر برامج التنمية وعدم استكمالها إنشاء البنى التحتية، فأثر على إنجاز المشروعات الاستثمارية بجميع أشكالها .هذه العوامل الاقتصادية وغيرها كان لها أثر حلزوني على باقي مجالات الحياة الأخرى والمتمثلة خاصة في الجانب الاجتماعي والجانب السياسي.

2.5 العوامل الاجتماعية: وتتمثل في :

- ✓ –تدهور مستوى التعليم وارتفاع معدلات الأمية مع سوء تنظيم التكوين المهني، كل ذلك انعكس سلبا على إنتاجية العمل وبالتالي على سوق العمل
- ✓ سوء ونقص التغذية وضعف العناية الصحية أدت إلى انتشار الأمراض على نطاق واسع وعودة بعض أوبئة لقرون الوسطى .هذا التدهور للظروف الاجتماعية ظهر جليا

في تقارير الهيئات المنبثقة عن الأمم المتحدة والتي بينت وأكدت على ضعف مؤشر التنمية البشرية لعدد كبير من الدول النامية .

- ✓ انتشار البطالة حيث تحولت الدول النامية إلى مرتع لجميع أشكال البطالة من مقنعة وموسمية وتقنية وهيكلية ...الخ .
- ✓ تدني قيمة العمل اجتماعيا، مما انعكس على الاستثمار وعلى العمل المنتج، فتراجعت فلسفة حب العمل حتى عند المنشغلين بالوظائف وبقية العمال وأصبح الفرد المتفاني في أداء عمله بإخلاص وجدية مثال للسخرية والاستهزاء ينعت بالبلادة والهبل ويبعد عن مراكز اتخاذ القرار وفي تحمل المسؤوليات كونه عنصر مزعج ومقلق لا يرغب في تقديمه للمهام الجسام أو الاستنارة بآرائه الثاقبة فكيف يقدر النجاح للاستثمار أو العمل المنتج في هذا الوسط العقيم .
- ✓ استفحال ظاهرة الآفات الاجتماعية مما جعل المجتمعات المتخلفة فضاء الرذيلة وسوء الأخلاق ومنبوذي السلوكيات.
- ✓ التغيرات الفكروسلوكية لأفراد المجتمع بسبب التحولات العميقة التي حدثت نتيجة الانفتاح على العالم الخارجي جراء تطور تكنولوجيا الاتصال والمواصلات، وهذا أدى إلى ظهور ما اصطلح عليه ب "الوعي الجماعي"، و انعكس ذلك على سلوك الأفراد والمجتمع ككل في تعاملها مع جهاز الدولة ومع الإدارة، وبدأت المطالبة بالشفافية في تسيير شؤون الدولة ومساءلة المسؤولين، وفي المطالبة بإرساء دولة الحق والقانون، فانتقلت المطالب من الحقل الاجتماعي إلى الحقل السياسي.

5.3.العوامل السياسية

- ✓ تطور تكنولوجيا الاتصال والمواصلات جعل من العالم قرية صغيرة اختصرت فيها المسافات والزمن، ومع انهيار المعسكر الشرقي منحت الفرصة للنظرة الأحادية للعالم

بكل ما تحمله هذه الكلمة من مفاهيم وتصورات وأفكار وقيم تجسدت فيما يعرف ب "العولمة" ومن خلالها كان إعادة النظر في الممارسات السياسية لتتماشى ى وعولمة القيم الديمقراطية والإنسانية التي تدعمها الدول وكذا المنظمات غير الحكومية إقليميا ودوليا.

- ✓ هيمنة مفهوم الدولة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية الناجمة عن التناقضات الحاصلة من كون أن معظم البلدان النامية غنية بمواردها الطبيعية والبشرية إلا أن سوء إدارة الاقتصاد وسوء توزيع الثروة الوطنية جعل منها شعوب فقيرة، فاستخدمت الوسائل القمعية وتم تضييق فضاء الحريات من أجل السيطرة على هذه الأوضاع.
- ✓ سيطرة الأسلوب التقليدي في العمل الإداري، مما أدى إلى وصف الإدارة بالبيروقراطية السلبية، رغم من وجود أنماط جديدة للتسيير الإداري، خاصة في ظل تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال من إعلام آلي وأنترنيت، وهو ما يطلق عليها بالإدارة الإلكترونية.
- ✓ أزمة بنائية الدولة وضعف البنية المؤسساتية والإدارية، مما أدى إلى فشلها وعجزها في تلبية حاجات المواطنين وعدم قدرتها على الوفاء بوعودها وتجسيد السياسات المتفق عليها[15].
- ✓ طول مدة الفترة الانتقالية، التي كانت بدايتها مليئة بالخطابات كثيرة الوعود للخروج من مختلف الأزمات
- ✓ تعثر معظم عمليات التحول الديمقراطي وعدم تفاعلها بطريقة إيجابية مع الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي، ومرد ذلك سيطرة مفاهيم التسلطية والباتريمونيالية والزبونية والعصبية في إدارة الشأن العام[16]

---

[15]يوسف أزروال. **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، . مذكرة ماجستير غير منشورة .،2009 ص.171

[16]. نفس المرجع .نفس الصفحة

- ✓ أزمة الثقة التي تولدت بين المجتمع والزمرة الحاكمة نتيجة لفشلها الذريع في تحويل الإصلاحات الاقتصادية العديدة إلى نتائج ملموسة يستفيد منها كل فئات المجتمع، بل وصلت الأمور إلى حد "انعدام الثقة" بسبب عدم وضوح الرؤية وانسداد الأفق .هذه الأوضاع ثبطت الهمم وأحبطت آمال المتحمسين وعم التشاؤم حتى بالنسبة للفئات المؤمنة بإعادة بعث تنمية حقيقية.

إن أخطبوط الفساد الذي نفث سمومه في جميع مؤسسات الدولة حولها إلى أجسام بدون روح وبنايات حيطانية تبهرك مظاهرها لكن ما تخفيه بين جدرانها من ممارسات أقل ما يقال عنها لا ترقى إلى مستوى إنسانية الإنسان.

- ✓ ظهور أساليب جديدة للحكم، فبعدما كانت الدولة لوحدها فقط من لها حق تسيير شؤون الدولة والمجتمع أصبحت أطراف أخرى تشارك في ذلك كالقطاع الخاص والمجتمع المدني وأطراف أخرى تتابع كالمنظمات غير الحكومية. وحدث تواصل بين الدولة والمجتمع والمتمثلة في "حكم الدولة "و"حكم المجتمع.

ثانيا. مكافحة ظاهرة الفساد

1.ماهية الفساد :

.1.1. لغةً:الفساد لغة البطلان، فيقال فسد الشيء أي بطُلَ واضمحل، وقد ورد لفط الفساد في القران للدلالة على عده معانٍ كالشرك والمعاصي و ما يترتب على ذلك من انقطاع الصيد في البحر والقحط في البر كما في قوله تعالى "**ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون**[17] ،أو الطغيان والتجبر كما في قوله تعالى "**للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً**[18]، أو عصيان اوامر الله كما في قوله تعالى (**إنما**

---

[17]. سورة الروم ، الآية41

[18]. سورة القصص، الآية83 .

جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً إن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لهم خزي في الدنيا ولهم عذاب عظيم)[19]

2.1. اصطلاحاً

هو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص ويحدث الفساد عادة عندما يقوم موظف بقبول او طلب ابتزاز رشوة لتسهيل عقد أو اجراء طرح لمناقصة عامة.

كما يمكن للفساد ان يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الاقارب ضمن منطق(المحسوبية والمنسوبية)أو سرقة اموال الدولة مباشرة[20].

هو جميع المحاولات التي يقو بها المدراء والعاملون يضعون من خلالها مصلحتهم الخاصة، غير المشروعة فوق المصلحة العامة، متجاوزين القيم التي تعهدوا باحترامها وخدمتها. هو تصرف مقبول ومرغوب من طرف أو أكثر تعجز الطرق الرسمية والتقليدية عن بتحقيق مصالحهما أو الوصول الى اهدافها الشخصية[21].

كما يعرف الفساد بمفهومه الواسع حسب " بيير لاكوم" ، بأنه شكل من أشكال الانحراف التي تحتوي أولا سلوك صاحب سلطة يستخدم وضعه القوي في إطار وظائفه العامة أو الخاصة بتجاوز القواعد المقررة إما لحسابه أو لحساب شخص آخر أو منظمة أخرى، كما

---

[19]. سورة المائدة، الآية33

[20]. محمد صادق اسماعيل، **الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1 ،القاهرة 2014 ، ص16

[21].عز الدين بن تركي، منصف شرفي،" **الفساد الاداري اسبابه واثاره وطرق مكافحته**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حولة حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري، 2012 ، ص 3

يشير الفساد إلى التحايل على قاعدة مهنية بالإضافة إلى الابتزاز مقابل الحصول على مبالغ دون وجه حق أو منح إعفاءات غير مشروعة،[22] ويكتسب معنى الفساد مغزى عندما يستخدم على تصرفات تحدث خارج إطار شرعية يقوم بها أصحاب سلطة سياسية أو إدارية كبث معلومات متميزة تتعلق بإنشاء وظائف أو بمشاريع تنظيمية أو ترتيبات ضريبية عندئذ يصبح الفساد مرادفا للانحراف[23].

و يعرف البنك الدولي الفساد بأنه إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص، فالفساد يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب أو ابتزاز الرشوة لتسهيل عقد أو إجراء مناقصة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركاء أعمال خاصة بتقديم رشاوي للاستفادة من سياسيات أو إجراءات عامة للتغلب على المنافسين، وتحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما ل الوظيفة العامة دون اللجوء إلى الرشوة وذلك بتعيين الأقارب أو سرقة أموال الدولة[24] فالفساد من وجهة نظر البنك يكون في الحالات التالية على سبيل المثال:

–قبول أو طلب رشوة من قبل الموظف العمومي بغرض تسهيل إجراءات إدارية لفائدة جهة ما أو تسريع إجراءات عقود.

–تقديم رشاوى من القبل الشركات أو وسطائها للاستفادة من امتيازات تنافسية وتحقيق أرباح غير قانونية في الأصل.

–إستغلال الوظيفة من أجل توظيف الأقارب أو ترقيتهم بطرق غير شرعية.

---

[22]. بيير لاكوم، **الفساد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009 ، ص. 32

[23]. يير لاكوم، **مرجع سابق** ، ص 31

[24]. محمود المجالي عبد الله، **اتجاه الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012 ، ص 7

في حين عرف الفساد الإداري بأنه سلوك منحرف عن الواجبات الأساسية للعمل، ينجم عنه حصول صاحب السلطة على مصالح شخصية في حساب المصلحة لعامة، و هو لا يقتصر على قطاع معين بل قد يمتد إلى أبعد من قطاع فيشمل كافة قطاعات الدولة و القطاع الخاص[25].

أما مفهوم الفساد المالي: فهو ذلك السلوك غير القانونين المتمثل في هدر المال العام و أعمال السمسرة في المشاريع و تجارة السلاح [26].

3.1.تعريف الفساد شرعا:[27]

لقد عرف الفساد في الشرع الإسلامي على أنه جميع المحرمات والمكروهات شرعا، كما عرفه جمهور الفقهاء على أنه مخالفة الفعل الشرع ، فالفساد يعني خروج الشيء عن الاعتدال ،سواء كان هذا الخروج قليلا أو كثيرا ،ويستعمل في النفس والبدن والأشياء الخارجة عن الاستقامة .غير أن الفساد يأخذ معنى مغايرا عند الحنفية عما هو عليه عند الجمهور ،حيث يرون أن المقصود بالفساد في باب المعاملات هو كونه الفعل مشروع بأصله أي أن جميع أركانه صحيحة،وغير مشروع بوصفه أي بشروطه،وبالتالي هم يترلون الفساد مترلة وسطى بين الصحة والبطلان، وعلى ذلك هم يرتبون بعض الآثار الشرعية على المعاملات الفاسدة دون الباطلة.

وفي **الفقه الإسلامي** ميز الدين الحنيف بين المصلح والمفسد، حيث ورد في **قوله تعالى " وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ اليتامى قُلْ إِصْلَاحٌ لَّهُمْ خَيْرٌ وَإِن تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ [28]"**

---

[25] علاء الدين عشى، **مدخل إلى القانون الإداري**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة، ص29.

[26] علاء الدين عشى، **مرجع سابق** ، ص29.

[27] محمد المدني بوساق"، **التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية**"، دار الخلدونية، الجزائر، سنة2009،ص06.

[28]. سورة البقرة ، الآية220

2 . أنواع الفساد:

الفساد ظاهرة اجتماعية و سياسية و اقتصادية، يكاد الا يخلو منها أي مجتمع و إن اختلفت خطورتها من مجتمع لآخر، و للفساد عدة أنواع وتقسيمات ، ويعود السبب فيه إلى المجال الذي ينتشر فيه هذا الفساد فنجد:

1.2.الفساد الإداري: و يقصد به مجموعة الانحرافات الإدارية و الوظيفية أو التنظيمية، و كذا المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته. وينقسم الفساد الإداري إلى أربع مجموعات كالتالي:

✓ **الانحرافات المالية:** تشمل المخالفات التي يأتي بها الموظف وتتعلق بالنواحي المالية للمنظمة مثل:

- مخالفة القواعد والأحكام المالية المنصوص عليها بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- مخالفة المناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات.
- الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع أو احتمال ضياع حق مالي للدولة.
- كل تصرف عمدي يترتب عليه صرف مبلغ من أموال الدولة أو ضياع حقوقها.

✓ **الانحرافات التنظيمية:** تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتصل مباشرة بالعمل الذي يقوم به، ومن أمثلتها:

- الامتناع عن أداء عمل أو عدم أدائه بدقة وأمانة.
- عدم الالتزام بمواعيد العمل.
- عدم إطاعة أوامر الرؤساء.
- إفشاء أسرار العمل، وعدم التعاون مع الزملاء.

✓ **انحرافات سلوكية:** تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتتعلق بسلوكه وتصرفه الشخصي ومن أمثلتها:

- عدم المحافظة على كرامة الوظيفة.
- أداء أعمال الغير براتب بغير إذن للسلطة المختصة.
- الاشتغال بعمل تجاري، وشراء ما تعرضه السلطة للبيع.
- الجمع بين الوظيفة وعمل آخر من شأنه الإضرار بالواجبات الوظيفية.

✓ **انحرافات جنائية:** تشمل المخالفات التي يرتكبها الموظف وتنطوي على جرائم جنائية، مثل: الرشوة، الاختلاس، التزوير، السرقة، الاعتداء على النفس، وجرائم السلوك الشخصي الأخرى.[29]

2.2 . الفساد المالي[30]:و يتمثل في مجمل الانحرافات المالية، و مخالفة القواعد و الأحكام المالية التي تنظم سري العمل المالي في الدولة و مؤسساتها، و مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، وتتنوع مظاهر الفساد المالي لتشمل غسل الأموال والتهرب الضريبي، تزييف العملة النقدية.

وبما أن المال يعتبر أحد وسائل الحياة ، وقد تطرق إليه الاسلام بالشكل الذي يصح وبين الخلل والعلة التي تأتي من خلاله ، فوضح لنا طرق الحصول عليه فأمر بطرق وحذر من أخرى ، وأخبرنا بطريقة انفاقه فأمر بطرق وحذر من أخرى ، فمن الطرق المشروعة في

---

[29]. عادل محمد عبد الرحمان، **الفساد الإداري**، دراسة ميدانية التطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، المجلة 103، العدد502، مصر 2011، ص362، 363.

[30]. عبد الحفيظ مسكين، **دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية ،جامعة محمد الصديق جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2016 ، 2017 ، ص18

كسبه البيع ، ومن الطرق المحذر منها الربا وما شابهه **وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا (275البقرة).**

ومن الطرق التي حذر الله منها في صرف المال هي أكله بالباطل أو استعماله لأخذ مال الغير عند الحكام ،**وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ وَتُدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ (188البقرة).**

ومن المفاهيم التي تناولها القرآن نموذج غياب الأمانة في الأسواق، وسوء الإنتاج متمثلاً في الغش والسرقة في البيع، وعدم الصدق في العقود.

3.2.**الفساد الأخلاقي:** هو ذلك الفساد الذي يؤدي بالمرء إلى الانحطاط في سلوكياته بصورة تجعله لا يحكم عقله، الذي ميزه الله به عن غيره من المخلوقات، فيستسلم لنزواته و رغباته فينحط بذلك إلى أقل الدرجات و المراتب، و ينتج عن ذلك انتشار الرذيلة و الفاحشة، و السلوكيات المخالفة للآداب.

ويعتبر الفساد الاخلاقي من أخطر أنواع الفساد لأنه تعَدِّى على العروض، خادش لشعور الناس .وقد نظم الله العلاقة الجنسية فقصرها على الزواج، وجعل غير ذلك تعدياً، قال تعالى في وصف المؤمنين :**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (29) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (30) فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ(31) المعارج**

فالزنا نوع من أنواع الفساد الأخلاقي مشين ويذكر القرآن نوعاً من الفساد الأخلاقي ضمن دعوات قوم لوط وقوم شعيب، فالقرآن يعتبر أن عمل قوم لوط من صور الفساد في الأرض، وهذا العمل الشائن يؤدي بالإضافة إلى الأمراض المختلفة إلى تهديد النسل، واستمرار الوجود البشري، الأمر الذي لا يحتاج إلى مزيد بيان. والموضوع يطرح في حضارة اليوم تحت عنوان (المشكلة الجنسية)التي أصبحت معلماً بارزاً وسيئاً وخطيراً لا سيما في الحضارة

الغربية التي تريد أن تحكم العالم اليوم، والجنسية المثلية التي يريد الغرب أن يقننها كظاهرة إنسانية مقبولة، يعتبرها القرآن من صور ونماذج الفساد في الأرض. هذه الظاهرة خرابها يعُمُّ الأرض الآن بما أفرزته من أمراض عجيبة مثل الأيدز(طاعون العصر)ولعل هذه المشكلة وتعقدها تعتبر معلماً في حساب درجة الإفساد في الأرض ، وما تعيشه حضارة الغرب التي تلقي بظلالها السيئة على كل العالم، وهي نموذج جلي لانهيار المجتمع وفساده وتفككه .والإحصاءات لآثار هذه الظاهرة تملأ الصحف وتفيض بها المجلات.

كما نجد هناك عدة مجالات أخرى ينتشر فيه هذا الفساد فنجد[31]:

4.2 الفساد السياسي : للفساد السياسي عدة تعريفات منها : تعريف الموسوعة الحرة "ويكيبديا "و التي تعرفه كما يلي" : هو إساءة استخدام السلطة العامة من قبل النخب الحاكمة لأهداف غير مشروعة ".كما عرفته هيئة الأمم المتحدة بأنه" : استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة "أو هو تغليب مصلحة صاحب القرار على مصالح الآخرين.

و يعتبر المجال السياسي من أوسع الميادين التي يتفشي الفساد و يستشري فيها، و هو الأساس و النواة لبقية أنواع الفساد، و ذلك راجع إلى كون الذي بيده صنع القرار هو الذي يتحكم في مصائر الناس ماليا و ثقافيا و تربويا، ...الخ و المناهج و القوانين و الاقتصاد و الإدارة التي تحكم و تسير المجتمع كلها تحت سيطرته.

و للفساد السياسي عدة مظاهر أهمها الحكم الشمولي للفساد، غياب الديمقراطية، فقدان المشاركة، فساد الحكام....، و يقسم الفساد السياسي إلى عدة أقسام منها : فساد القمة، فساد السلطة التشريعية و التنفيذية، و الفساد الانتخابي.

---

[31] هاشم الشمري".**الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2010، عمان ، الأردن .ص45.ص46

5.2.الفساد الثقافي: و يقصد به خروج أي جماعة عن الثوابت العامة لدى الأمة، مما يفكك هويتها و إرثها الثقافي، و هو عكس الأنواع الأخرى من الفساد يصعب الإجماع على إدانته أو سن تشريعات تجرمه، لتحصنه وراء حرية الرأي و التعبير و الإبداع.

2.6.**الفساد الاجتماعي:** هو الخلل الذي يصيب المؤسسات الاجتماعية التي أوكل لها المجتمع تربية الفرد و تنشئته كالأسرة و المدرسة و الجامعات و مؤسسات العمل، كما أن التنشئة الفاسدة تؤدي حتما إلى فساد اجتماعي مستقبلي، يتمثل في عدم تقبله الولاء الوظيفي، و عدم احترام الرؤساء و عدم تنفيذ الأوامر و الإخلال بالأمن العام

2.7 الفساد القضائي : و هو الانحراف الذي يصيب الهيئات القضائية، مما يؤدي غلى ضياع الحقوق و تفشي الظلم، و من ابرز صوره : المحسوبية و الواسطة، و قبول الهدايا و الرشاوى، و شهادة الزور، و الفساد القضائي بهذا الشكل هو من أخطر ما يهلك الحكومات و الشعوب، لأن القضاء هو السلطة التي يعول عليها الناس لإعادة حقوقهم المهضومة

2.8 الفساد الاقتصادي و يتعلق هذا النوع من الفساد بالممارسات المنحرفة و الاستغلالية و الاحتكارات الاقتصادية و قطاعات الأعمال، التي تستهدف تحقيق منافع اقتصادية خاصة على حساب مصلحة المجتمع بما لا يتناسب مع القيمة المضافة التي تسهم بها، و تحدث هذه الممارسات نتيجة غياب الرقابة أو نتيجة ضعف الضوابط و القواعد الحاكمة و المنظمة للمناخ الاقتصادي. كما انه الحصول على منافع مادية و أرباح عن طريق أعمال منافية للقيم و الأخلاق و القانون، كالغش التجاري و التلاعب في الأسعار من خلال افتعال أزمات في الأسواق و الرشاوى التي تمنحها الشركات الأجنبية، تهريب الأموال، الفساد الجمركي، التهرب الجمركي...إلخ .

3. مظاهر الفساد المالي والاداري:[32] تتجلى مظاهر الفساد المالي والاداري، في مجمل الانحرافات والمخالفات للقواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق الادري والمالي في الدولة:

- ✓**الرشوة** :هي الحصول على اموال او اي منافع اخرى، من اجل تنفيذ عمل او الامتناع عن تنفيذه.
- ✓**المحسوبية:** هي تنفيذ أعمال لصالح فرد او جهة ينتمي لذا الشخص، مثل حزب او عائلة او منطقة دون ان يكونوا مستحقين لها.
- ✓**المحاباة** :هي تفضيل جهة على اخرى في الخدمة بغير حق، للحصول على مصالح معينة.
- ✓**الوساطة** : هي التدخل لصالح فرد ما او جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة.
- ✓**نهب المال العام** :أي الحصول على اموال الدولة والتصرف من غير حق وتحت تسميات مختلفة.
- ✓**الابتزاز** :هي الحصول على الأموال بطريقة معينة في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد.
- ✓التباطؤ في إنجاز المعاملات.
- ✓الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية من قبل الموظف والمسؤول.
- ✓المخالفات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته.

---

[32]. حساني رقية، مروة كرامة،" **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 2012 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،ص36

✓عدم احترام أوقات ومواعيد العمل في الحضور والانصراف أو تمضية الوقت في قراءة الصحف واستقبال الزوار، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار الوظيفة والخروج عن العمل الجماعي .....

ثالثا. أسباب الفساد الإداري والمالي :

أكد منظري وباحثي علم الإدارة والسلوك التنظيمي على وجود ثلاث فئات حددت هذه الأسباب والتي هي:

1..حسب رأي الفئة الأولى:

1.1. الأسباب الحضارية للفساد الإداري :

✓صراع الثقافة و الحضارة مع قيم العمل الرسمية (الحضرية) .

✓توجد في العديد من الدول النامية فجوة بين القيم الثقافية و الحضارية و قيم العمل الرسمية المعتمدة على الانضباط و الأمانة و الشرف و طاعة الرؤساء و حرمة المال و قيم الولاء و الانتماء لجهة العمل سواء كانت حكومية او خاصة و نظرا لوجود تفاعل و احتكاك بين الحضارات و الثقافات المختلفة فكان من المحتمل حدوث اختراق لقيم ثقافية أو حضارية أجنبية تؤدي إلى تغيير السلوك و القيم المتعلقة بالعمل الرسمي و من ثم حدوث جرائم الفساد الإداري بمختلف صورها [33]، و يحدث هذا عندما تصبح القيم المادية اعلى من القيم الدينية.

✓و توضح في هذا المجال بعض الدراسات الاجتماعية انه في حالة وجود صراع بين ثقافتين من مجتمع واحد و كون إحدى الثقافتين أقوى من الأخرى فان ذلك يؤدي إلى توتر

[33]. أسار فخري عبد اللطيف ، **اثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، ,مجلة العلوم الإنسانية السنة الرابعة ،2006، ص 5.

اجتماعي يقود إلى زيادة الفساد إما في حالة وجود قيم اجتماعية ايجابية قوية فإنها تكون كفيلة بتقليل الفجوة بين أجهزة الدولة الإدارية و بقية أفراد و مؤسسات المجتمع [34].

2.1 .الأسباب السياسية للفساد الإداري :

✓إن للفساد منافذ و مداخل عديدة كما رأينا في المجتمعات المتقدمة و النامية كما إن خطورة هذه العوامل و المنافذ و درجة تأثيرها تختلف من بيئة إلى أخرى .

✓و لا نبالغ إذا قلنا إن المنافذ السياسية لتفشي الفساد الإداري تعد من أخطرها على الإطلاق في العديد من الأقطار النامية عموما بالعربية خصوصا لان فساد القمة سرعان ما يستشري إلى المستويات الأدنى التي تحتمي و تتستر بقياداتها المتواطئة معها [35].

✓تأثير طبيعة النظام السياسي السائد على انتشار الفساد الإداري و من أنصار التفسير السياسي نجد **ديك وبسكالجيا** و الذي يرى ان هناك علاقة بين الفساد و الديمقراطية فنمو احدهما يؤثر سلبا في نمو الأخر فالفساد ينخفض في البلدان الديمقراطية التي تتمتع فيها الصحافة بمزيد من الحرية و الجمعيات بمزيد من القوة كما إن هناك علاقة ايجابية بين ارتفاع نسبة وسائل الإعلام المملوكة لدولة و ارتفاع مستويات الفساد .

✓كما تؤدي الديكتاتورية و نظم الحكم التسلطية الى شيوع الفساد و هذا في ظل غياب الديمقراطية و احتكار السلطة السياسية و منع مشاركة الجماهير في الحكم .

✓تأثير عدم الاستقرار السياسي على الأجهزة الإدارية اذ تعاني اغلب الدول النامية من التغير السريع في عناصر السلطة الحاكمة (السلطة التنفيذية) و ذلك نتيجة الانقلابات العسكرية و الاغتيالات و الحروب الأهلية و الحركات الانفصالية و الاضطرابات المتكررة التي تتعرض لها هذه الدول هذا بالإضافة إلى الانقسامات الداخلية الحادة لأسباب عرقية قبلية

---

[34]. حمدي عبد العظيم ، **عولمة الفساد و فساد العولمة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2008 ، ص 61

[35]. عامر ألكبسي ، **الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص و التحليل و المعالجة** ،المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية , الطبعة الأولى , عمان 2000 ص 85

دينية لغوية مع عجز النظم السياسية القائمة على تسوية التوترات الناشئة لعدم الاستقرار السياسي[36].

✓إن عدم الاستقرار السياسي و سرعة دوران القيادات في بعض المجتمعات النامية يحفز السياسيين كالوزراء و المدراء العامين على انتهاز فرصة توليهم لمواقعهم للانتفاع من نفوذهم الذي يتمتعون بيه و الحاء الذي تحاط بيه وظائفهم فإذا حانت ساعة خروجهم فإنهم يكونوا قد جمعوا من المال ما يكفيهم لحماية مصالحهم و هم خارج السلطة فيحصدون ما زرعوه في ارض الدولة و سقوه بمالها حاصلا يصيب في جيوبهم و هو فساد يتعذر كشفه و يستحيل توثيقه على الرغم من تفتيشه[37]

✓قوة و حصانة النخب السياسية في ممارسة الانحرافات و المخالفات و حماية المفسدين و توفير غطاء قانوني لبعض الممارسات المنحرفة ففساد السلطة السياسية يفتح الباب على مصراعيه لمن هم دونها في ممارسة كافة أنواع الفساد دون حسب أو رقيب كذلك يسبب لعناصر فاسدة الهيمنة على الثروات و الممتلكات العامة مع امتلاك هذه العناصر السلطات التي تمكنهم من استغلالها لأغراضهم الشخصية فالفساد هنا يتفشى في وجود أنظمة و قوانين و إجراءات تحمي هذه الفئة و العاملين معها في ظل غياب الرقابة و المساءلة و هذا بدوره يفتح المجال لاختراق القوانين و تجاوز الحدود المسموح بها دون التعرض للملاحظة القانونية او اتخاذ إجراءات صارمة بحق المخالفين منهم كما ان لارتفاع معدل دوران القياديين سواء السياسيين أو الإداريين دور كبير في ممارسة الفساد الإداري و ذلك عن طريق الإسراع في جمع اكبر قدر ممكن من العائدات قبل يتركوا مناصبهم .

---

[36]. خالد بن عبد الرحمان بن حسين بن عمر آل شيخ ، **الفساد الإداري أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** ,أطروحة دكتوراه, كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,الرياض، 2007 ص 59

[37]. عامر خضير حميد الكبيسي ،**استراتجيات مكافحة الفساد مالها و ما عليها** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , 2006 ص92

✓كما لا يفوتنا الإشارة الى' أن فساد السياسيين قد يأخذ صور متعددة منها ما يحدث أثناء التغيرات السياسية كالتغيرات الوزارية و ارتفاع معدل دوران القيادة الإدارية و الانتخابات و كسب التأييد بطرق ملتوية و غير مشروعة هذا بوجود جماعات الضغط التي تعمل على التأثير على أعضاء السلطة التشريعية لجعلهم يتبنون أو يعارضون المشروعات القانونية أو السياسية مما يتلاءم مع مصالح هذه الجماعات دون اعتبار المصلحة العامة [38].

1.2.1. الأسباب السياسية للفساد المالي :

✓ضعف السلطة القضائية و سيادة قانون الدولة فيما يتعلق الأمر بالجانب المالي و استغلال المال العام .

✓تمتع المسئولين الحكوميين بحرية واسعة في التصرف و بقليل من الخضوع للمسائلة مما يحتم على استغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية بقبول الرشاوى او هدر المال العام و الإسراف و غيرها.

✓ضعف أداء أجهزة الرقابة المالية المركزية و قلة خبرتها في متابعة و تطوير الأداء المالي.

✓بروز علاقات اجتماعية على أساس المصالح الخاصة المتبادلة بين أفراد و جماعات داخل و خارج الوحدة الإدارية الحكومية من شانها إفساح المجال أمام احتمالات تطور هذه العلاقات إلى ممارسات تنضوي تحت مفهوم الفساد المالي.

✓ضعف الاستثمار و هروب رؤوس الأموال للخارج و قلة فرص العمل و زيادة مستوى البطالة .

✓ضعف الجهاز القضائي و الاستقلالية و النزاهة يعتبران سببان مشجعان لتزايد الفساد المالي.

---

[38]. لؤي أديب العيس،**الفساد الإداري و البطالة** ،دار الكندي للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان،2014، ص ص50،51

✓العلاقات الشخصية و المصالح العائلية و المنطقية تؤثر على مفهوم الأمانة و أداء الإنسان لواجباته

✓ضعف جهاز العدالة و تكريس سرية الممارسة اليومية للسلطة مما يؤدي إلى غياب الشفافية و غياب الالتزام بتقدير التقارير.[39]

2. حسب رأي الفئة الثانية:

1.2.أسباب هيكلية:

وتعزى الأسباب الهيكلية إلى وجود هياكل قديمة للأجهزة الإدارية لم تتغير على الرغم من التطور الكبير والتغير في قيم وطموحات الأفراد، وهذا له أثره الكبير في دفع العاملين إلى اتخاذ مسالك وطرق تعمل ستار الفساد الإداري بغية تجاوز محدوديات الهياكل القديمة وما ينشأ عنها عن مشاكل تتعلق بالإجراءات وتضخم الأجهزة الإدارية المركزية.

2.2. أسباب قيمية:

إن الفساد الإداري يحدث نتيجة لانهيار النظام القيمي للفرد أو المجموعة[40].

3.2.أسباب اقتصادية:

يعتبر تردي الأوضاع الاقتصادية في أي دولة باعثا أساسيا للكشف من مظاهر الفساد، حيث أنه يوجه سلوك الفرد نحو الانحراف وممارسة الأساليب الاحتيالية لإشباع حاجاته الخاصة، ومن أهم لأسباب الاقتصادية التي تدفع لإرتكاب جريمة الفساد ما يلي:

✓انخفاض مستوى دخل مرتكب جريمة الفساد بالمقارنة بمستوى التضخم أو أسعار المحلية، لأمر الذي يجعل الدخل الحقيقي له عاجزا عن إشباع احتياجاته المعيشية الضرورية،

---

[39]. وليد ابراهيم الدسوقي، **مكافحة الفساد في ضوء القانون و الاتفاقيات الاقليمية و الدولية**، القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات , 2012 , ص 31

[40] .عبد الحفيظ مسكن، **مرجع سابق** ، ص 28.

ومن هنا ،يجد الموظف نفسه مضطرا لتقبل الرشوة ليسد بها النقص المادي الناتج عن ضعف دخله.

✓سوء توزيع الثروة والموارد الاقتصادية في المجتمع، حيث توجد فئة قليلة من الأفراد تستحوذ على نسبة كبَيرة من الثروة والدخل، بينما نجد أن الغالبية العظمى من المواطنُات يعشون عند خط الفقر أو تحته، ما يؤدي إلى اتساع الهوة بُين لأغنياء والفقراء فمثل هذا الوضع يساعد على تغذية الميول نحو الفساد.

✓تزداد الفرص الممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والتحولات الاقتصادية من نظام اقتصادي لأخر مثل التوجه من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث يتم في هذه المرحلة طرح شركات القطاع العامة للبيع ما يشكل فرصة كبَيرة للانحراف الوظيفي والَتربح غَير المشروع وخلق مساحة كبَيرة لممارسة أعمال الفساد، ويساعد على ذلك حداثة أو عدم اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني الشيء الذي يوفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلُين ضعف و انهيار الرقابة على الوظائف العامة في هذه المراحل.

✓الأزمات الاقتصادية التي تتعرض المجتمعات بسبب الكوارث أو لأسباب سياسية خارجية أو داخلية تؤدي إلى شلل في عرض السلع والخدمات وتزايد الطلب عليها، وهذا ما يتسبب ُفي تزايد نشاط السوق السوداء وما يرافقها من تهريب واتجار بالممنوعات و التبادل غَير الشرعي للعملات لأجنبية وتزوير وتفشي الغش والتحايل والرشوة.

✓ارتفاع درجة مساهمة القطاع العام يبقى النشاط الاقتصادي، باعتبار أنو كلما ارتفعت درجة سيطرة هذا القطاع على لأنشطة الاقتصادية المتعددة كلما ازداد الميل نحو الفساد؛ وذلك ينطوي عليه القطاع العام من بيروقراطية وضعف عملية الرقابة والمساءلة.

✓تحميل الإدارة العامة والقطاع العام بأعباء ومهام جسام وتطلبها برامج التنمية الطموحة والمتسارعة، وهذا يستلزم توليها صلاحيات واسعة ومدها توازنات واعتمادات مالية كبَيرة، ومن المؤسف أن يتم هذا دون تمكينها من بناء مؤسساتها وتطوير قدراتها وتأهيل لكوادرها وتحُمل

قياداتها ضدّ الفساد أو إخضاعها للمتابعة والرقابة والمساءلة؛ فتحميل لإدارة العامة بأعباء تفوق طاقتها وتركها تتصرف بالمال العام دون رقابة مالية أو محاسبية أو سياسية أو جماهيرية يعد مناخا ملائما للفساد وجوا صالحا للمفسدين[41].

3. .حسب رأي الفئة الثالثة:

1.3.أسباب بيولوجية وفيزيولوجية:

وهي جميع الأسباب التي دافعها الأولي الأساسي هو ما اكتسبه الفرد عن طريق الوراثة وكل ما يتعلق بالخلفية السابقة من حياته وما تركته من أثار سلوكياته وتصرفاته.[42]

2.3. أسباب اجتماعية:

تتمثل الأسباب الاجتماعية والثقافية للفساد في تداخل العلاقات الاجتماعية مع العلاقات المادية أو الاقتصادية، والتطلعات الطبقية، وضعف القيم والأخلاقيات الوظيفية، والتمييز العنصري، وصراع الثقافات، وطبيعة النظم الاجتماعية، ونسق القيم السائدة، حيث تلعب العادات والتقاليد الاجتماعية دورا كَبيرا في نمو أو محاربة هذه الظاهرة، بالإضافة إلى ضعف الوعي الاجتماعي بالمخاطر المترتبة عن الفساد بمختلف أشكاله.

.وعموما يمكن إدراج أهم هذه الأسباب فيما يلي:

✓توظيف الانتماءات الإقليمية والعشائرية والأسرية في التعامل الرسمي وُفي الضغط على القيادات لتحقيق مكاسب ومزايا بغَير وجه حق، ويتضح ذلك ُفي عمليات التعيُن وشغل الوظائف ومن الوكالات والرخص وغَير ذلك.

---

[41] سارة بوسعيود، **دور استراتجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق تنمية مستديمة** ، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2012–2013، ص ص 24،25.

[42] . عبد الحفيظ مسكن، **مرجع سابق**، ، ص 28.

✓شيوع الوساطات وتمرس أصحاب النفوذ في استغلال علاقاتهم الشخصية وغَير الرسمية بإنجاز بعض الأعمال التي تتعارض مع القوانُين أو تمس المصلحة العامة ظنا منهم أن ذلك يساهم في خدمة الأخريين مستبعدين الأضرار التي تنجم عن تصرفاتهم طالما أنهم لم يستفيدوا ماديا أو مباشرة من هذا السلوك.

✓الأثر السلبي لبعض العادات والتقاليد الاجتماعية السائدة ُفي سلوك بعض المسئولُين والعاملُين في القطاع العام مثل ضعف الوعي بأهمية الوقت وعدم الالتزام بالمواعيد وعدم الاهتمام بالملكية العامة والمبالغة في تزين المكاتب الحكومية وتأثيثها وإساءة استخدام سيارات الدولة وأجهزتها أو استخدامها للأغراض الشخصية، فهذه الممارسات أصبحت عرفا اجتماعيا سائدا ومقبولا بالرغم من الأضرار التي تسببها للمصلحة العامة.

✓غياب الوعي وقلة المعرفة لدى العديد من الأفراد بحقوقهم التي يجب توفَيرها من قبل الدولة، فعندما يكون الإنسان جاهلا فإنه يكون أكثر استعدادا لاستغلال وظيفته للحصول على المال من خلال الرشوة أو سرقة الممتلكات، كما أن الإنسان الذي لا يعرف الإجراءات اللازمة لإنجاز معاملته يكون أكثر عرضة لاستغلال الموظف الفاسد الذي يقوم باستغلال جهله للحصول على المال منه مقابل انجاز معاملته بسرعة، بالرغم من أن واجب هذا الموظف هو شرح للمواطنُات وتعريفهم بإجراءات اللازمة لإتمام معاملتهم[43].

3.3 .أسباب مركبة:

وهي جميع الأسباب التي تظهر نتيجة لتفاعل المجموعتين السابقتين من الأسباب[44].

---

[43]. سارة بوسعيود، **مرجع سابق**، ص ص 26،27.

[44] .عبد الحفيظ مسكن، **مرجع سابق** ، ص 28.

4. الأسباب العامة للفساد :

تتعدد الأسباب الكامنة وراء بروز ظاهرة الفساد وتفشيها في المجتمعات بالرغم من وجود شبه إجماع على كون هذه الظاهرة سلوك إنساني سلبي تحركه المصلحة الذاتية، ويمكن اجمال مجموعة من الأسباب العامة لهذه الظاهرة على سبيل المثال لا الحصر:[45]

✓انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة بالحقوق الفردية، وسيادة القيم التقليدية والروابط القائمة على النسب والقرابة.

✓ضعف أجهزة الرقابة وعد استقلاليتها .

✓تزداد الفرص لممارسة الفساد في المراحل الانتقالية والفتَرات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية ويساعد على ذلك حداثة أو عد اكتمال البناء المؤسسي والإطار القانوني التي توفر بيئة مناسبة للفاسدين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة.

✓ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وذلك بعد اتخاذ أية إجراءات وقائية أو عقابية جادة وصارمة بحق عناصر الفساد بسبب انغماسها نفسها او بعض اطرافها في الفساد.

✓ضعف وانحسار المرافق والخدمات والمؤسسات العامة التي تخدم المواطنين ،مما يشجع على التنافس بين العامة للحصول عليها ويعزز من استعدادهم سلوك طرق مستقيمة للحصول عليها ويشجع بعض المتمكنين من ممارسة الواسطة والمحسوبية والمحاباة وتقبل الرشوة.

---

[45]. نور العقاد، **الفساد الاداري**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهاد الماجستير تخصص ادارة اعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ، 2013 ، ص3

✓تدني رواتب العاملين في القطاع العام وارتفاع مستوى المعيشة مما يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصادر مالية أخرى حتى لو كاف من خلال الرشوة.

✓غياب قواعد العمل والإجراءات المكتوبة ومدونات السلوك للموظفين في قطاعات العمل العام

✓غياب حرية الإعلام وعدم السماح لها أو للمواطنين بالوصول لها إلى المعلومات والسجلات العامة، مما يحول دون ممارستهم لدورهم الرقابي على أعمال الوزارات والمؤسسات العامة.

✓ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في الرقابة على الأداء الحكومي.

✓غياب التشريعات والأنظمة التي تكافح الفساد وتفرض العقوبات على مرتكبه.

✓الأسباب الخارجية للفساد، وهي تنتج عن وجود مصالح وعلاقات تجارية مع شركاء خارجيين أو منتجين من دول اخرى، واستخدامها وسائل غير قانونية من قبل شركات خارجية

رابعا. آثار الفساد الإداري والمالي :

تختلف آثار ونتائج الفساد الإداري والمالي من بلد إلى آخر، إلاّ أن هناك آثاراً واجدة في جميع الدول بغض النظر عن مستوى هذه الآثار ونتائجها. ومن أهم الآثار السلبية للفساد الإداري والمالي: إعاقة عملية التنمية المستدامة، والحد من فرص الإصلاح الإداري، وإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني، والمساس بالأوضاع الاجتماعية والأمنية ...

ونعرض فيما يلي لهذه الآثار:

1. اثر الفساد الإداري والمالي على النواحي الاجتماعية :

✓إن الضرر الاجتماعي الذي يسببه الفساد الإداري والمالي لا يقل خطورة عن الضرر الاقتصادي، فهو يؤدي الى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، عندما تتقبل أجيال

المواطنين الفساد :أسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الانهيار، ولعل في الاقتصاديات المتحولة الدليل الواضح على أثار الفساد السلبية المدمرة فضلا عما يحدث الفساد من تحولات سريعة وفجائية في التركيبة الاجتماعية وتكريس للتفاوتات الاجتماعية، وإشاعة لروح اليأس بين أبناء المجتمع، اتفق علماء الاجتماع على أنه كلما انخفض الأمل انخفضت المبادرة، وعندما تنخفض المبادرة يقل الجهد، عندما يقفل الجهد يقل الإنجاز، وبدون انجاز يتوارث الناس الاحباط واليأس جيلا بعد جيل.[46]

✓كما أن تزايد ظاهرة الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى الإضرار والخلل في الكيان الاجتماعي للدولة، ذلك أن السلطة العامة عنصر أساسي في الكيان الاجتماعي، ورجالها إمناء على مصالح الأمة وسلامة تطبيق القوانين وأي خلل في السلطة ينسحب تلقائيا بالضرورة على النظام الأمة، والافراد غالبا ما يقتدون بسلوك قادتهم في الأمانة والاخلاص والتفاني والبدر والإثار والفداء، فإذا وقع في سلوك ذوي السلطة –وهم محط انظار الأمة– ما يعكس تلك المفاهيم أو يخدش دلالاتها في التطبيق فإن أثر ذلك ينسحب بشكل تلقائي على جملة الناس فيختل بالتالي العنصر الثالث –المجتمع– باعتباره الركن الأهم في الكيان الاجتماعي للأمة.[47]

✓ومن الآثار الاجتماعية الهامة للفساد الإداري والمالي على سلوك الأفراد التفاوت في توزيع الدخول والتوسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والشعور بالحرمان لدى فئة كثيرة في المجتمع... ذلك أن سوء استخدام برامج الدعم والمساعدات للسلع والخدمات الاجتماعية التي تهدف الى الارتقاء بالمستوى المعيشي للفئات الفقيرة من قبل الأغنياء الذين لا يكونون بحاجه إليها، ويؤدي الى تعميق الفقر والتفاوت بين أفراد المجتمع وكل ذلك يؤدي إلى تدني أجور

---

[46]. محمد جاسم الذهبي، **الفساد الإداري في العراق**، تكلفة الاقتصادية والاجتماعية، 2000، ص ص 6، 7.

[47]. عبد الباقي جسمو، **أثر الرشوة على الكيان الاجتماعي والأخلاقي**، بحث منشورة ضمن اصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1412 هـ، ص، 127 .

ومرتبات المواطنين في جهة الإدارة العامة، وهذا يساعد في تغذية الميول نحو الفساد، يضاف الى ذلك أن تخلى الطبقة الثرية عن لعب دور في المجتمع باستثناء يؤدي الى جعل الطبقة الفقيرة غير واثقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها الحياتية اليومية في مواجهة الارتفاع الجنوني والمتواصل للأسعار وثبات الأجور، ويصبح البديل الذي يعوض الفارق بين الطموح والواقع المادي اللجوء الى الرشوة.

✓وتلعب التقاليد والعادات الضارة غير السوية دورا فعالا في التوجيه إرادة الأفراد نحو صور متنوعة من السلوك الإجرامي، ومن انماط هذا السلوك حب الظهور الذي يقبل اصحابه نفقات طاقتهم تدفعهم الى محاولة الحصول على المال عن طريق أي سبل حتى إذا كان سبيل الرشوة أو الاختلاس أو التطاول على المال العام.[48]

✓كما يؤدي الفساد الإداري والمالي الى المساس بالأوضاع الأمنية، ويتمثل ذلك في متابعة ورصد الساحات الأمنية للتعرف على ما تحتويه من إيجابيات وسلبيات خاصة في مواجهتها، وكذلك رصد العناصر الإجرامية ووسائلها والعمل على منع ومكافحة الفساد الإداري والمالي وتخصيص مصادره، وكذلك مكافحة الجرائم المنظمة مستحدثة بعد ظهورها ومواجهة استخدام من يمارسون الفساد ووسائل الاتصال والمعلومات نتيجة التقدم الهائل في هذا المجال.[49]

✓اضافة الى ذلك الصعوبات والعقبات التي تواجهها هيئة مكافحة الفساد للقيام بدورها في المحافظة على الأمن، حيث تكون هذه الصعوبات فيما تتسم به ظاهرة الفساد الإداري والمالي من السرية، وأنها ظاهرة تنطوي على الخداع والتحايل واستفادة ممن يمارسون الفساد

---

[48] . حسين مدكور، **الرشوة في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون** ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984، ص59.

[49]. عبد الباقي جسمو، **أثر الرشوة على الكيان الاجتماعي والأخلاقي**، بحث منشورة ضمن اصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1412 هـ ، ص 27.

من تطور أجهزة الاتصالات التي تجعل التعاملات المعلوماتية والمالية متاحة لتسهيل حركة الأموال التي يتم الحصول عليها بطرق غير مشروعة وتدويرها عبر القنوات الشرعية الاقتصادية المعروفة وكل ذلك يزيد العبء على هذه الهيئات في حماية الأمن الاقتصادي في المجتمع.

2. تأثير الفساد الإداري والمالي على التنمية الاقتصادية

✓انخفاض ايرادات الحكومة بسبب التهرب الضريبي والجمركي وتقديم الدعم لغير المستحقين وحصولهم على هذا الدعم من خلال الرشوة واستغلال النفوذ الوظيفي، مما يؤدي بالتالي الى تقليل النفقات التنموية مثل مشروعات البنيه الأساسية وزيادة التكاليف الإدارية بسبب الخسارة والنقص في العائدات الحكومية، وزيادة المدفوعات لأثمان المواد واللوازم، وقد أظهرت دراسة حديثة للبنك الدولي أن التكلفة الاقتصادية للفساد الإداري والمالي وتأثيره على ايرادات الدولة يتمثل في: ارتفاع حجم التهرب الضريبي بفضل ممارسات الفساد مما يؤدي الى عجز الموازنة العامة وضعف مستوى الانفاق العام على السلع والخدمات الضروري وارتفاع تكلفة الخدمات[50]

✓الزيادة المباشرة في التكاليف: اذ يمثل الفساد الإداري والمالي بما يرافقه من دفع الرشاوى والمعاملات من قبل رجال الاعمال والشركات الى الموظفين الحكوميين مقابل الحصول على تسهيل معين مثل الحصول على إذن استيراد سلعه معينه من الخارج أو الحصول على مناقصة أو عطاء معين لن يتحملها رجال الاعمال أو الشركة في النهاية، وانما يتم في الغالب نقل عبئها الى طرف ثالث قد يكون المستهلك أو الاقتصاد الوطني أو كليهما معا، حيث يقوم رجال الاعمال بكل بساطة برفع سعر السلع التي استوردها من الخارج أو رفع

[50] محمد جاسم الذهبي ، **مرجع سابق** ، ص، 6.

تكلفة المناقصة أو العطاء ليعوض ما دفعه من الرشوة، وقد تتحملها ميزانية الدولة إذا كانت الحكومة هي التي تشتري السلعة.

✓ سوء استخدام المساعدات المالية الخارجية وعدم توجيهها الى المشروعات المهمة التي رصدت لها هذه المساعدة، مما يحرم الدولة من فرص التنمية الحقيقية، حيث توجها النفقات المتأتية من هذه المساعدات الى المشروعات ووجوه الإنفاق التي يسهل فيها الحصول على الرشوة واخفائها وذلك لصعوبة تحديد سرعها في السوق: مثل الإنفاق العسكري وبناء المطارات والجسور واستيراد المواد الغذائية والأدوية والمعدات الطبية وغيرها.

✓ انتشار ظاهرة الهروب رؤوس الأموال التي تحصل بطرق غير مشروعة كالرشوة والاختلاس وغسل الأموال –وبخاصة في الدول النامية– الى الخارج، وهذا من شأنه أن يزيد حدة المشكلة الاقتصادية، وذلك في ظل ضعف الضوابط التي تمنع القادة السياسيين وكبار المسؤولين الإداريين الفاسدين من نقل مكاسبهم غير القانونية للخارج.

✓ ازدياد الديون الخارجية المتراكمة في الدول النامية والتي أصبحت تشكل عبئا على الحكومات مما أدى الى اضعاف المؤسسات الحكومية الى درجة لم يعد بإمكانها المحافظة على النظام والقانون فيها، لكي تتمكن الدولة المدينة من سداد الديون الخارجية والحصول على قروض ومساعدات خارجية يتعين عليها ان تتبنى برامج التصحيح اقتصادي تتضمن وتخفيض أنشطة الخدمة المدنية.[51]

[51] .اطلق بعض الفقهاء القانون الدولي العام ومنهم الباحثة البريطانية Patricia Adams على ديون العالم الثالث (الديون الكريهة) وعرفت بانها: الديون التي تفرضها الأنظمة غير الشرعية في سبيل تثبيت حكمها وليس لخدمة الشعب، وهي الديون مكروهة من الشعب وتسقط بسقوط الأنظمة غير الشرعية التي منحت لها. انظر بيترنغن شبكات الفساد الافساد العالمية والتأثير الديون الخارجية على تشجيع الفساد، ترجمة عربية محمد حديد، 2005، ص 170 وما بعدها.

✓ تغيير المعايير التي تحكم إبرام العقود: في ظل الفساد الإداري والمالي يصبح المكسب الشخصي لكبار المسؤولين عاملا هاما في إبرام العقود، حيث يقلل من أهمية المعايير التي تحكمها كالتكلفة والجودة وموعد التسليم وغيرها من المعايير المشروعة، وهذا يؤدي الى اختيار الموردين المقاولين أقل كفاءة وشراء سلع أقل جودة، أو اتخاذ قرارات حكومية في بإنشاء مشاريع وشراء سلع غير ضرورية وتأجيل المشاريع الأخرى ذات أهمية قومية ويبدو ذلك في التسهيلات التي تمنح لمشاريع بناء المدن الترفيهية والسياحية والملاهي وملاعب الجولف في الدول النامية تعاني من الفقر والبطالة وأزمة الإسكان.

3 تأثير الفساد الإداري والمالي على النظام السياسي والاستقرار:

لا يمكن رصد او بروز آثار ايجابية للفساد الاداري او المالي فقد طغت آثارهما على النظام السياسي حتى اصبحت كارثة كبرى ومن اهم هذه الاثار نذكر :

✓**عدم الاستقرار السياسي_**:يعم الفساد في الدول المرتبطة بمعاهدات او قروض خارجية فهي تكون ملزمة بشروط إجزاء اذا ما اخلت بيه يترتب عليها نتائج وخيمة منها فقدان الدولة لسيادتها من خلال تحكم و تدخل تلك الدول او المؤسسات المقرضة بسيادة تلك الدول ،فالمفسدون يوجهون القروض الى مشاريع لا تمد بصلة الى التنمية و التطور او قد توجه الى حسابات خاصة بالأعضاء النخب السياسية .'مما يؤدي الى خسارة كبيرة في الاموال ، تراجع الانتاجية وهذا متوقع من الناحية الاقتصادية ، غياب الشفافية و ضعف الرقابة [52]

[52]. عصام احمد البهجي ،**الشفافية و اثرها في مكافحة الفساد الاداري و المالي** ،دار الفكر الجامعي،2014 ،ص ص 62، 64

✓**التأثير على صانعي القرار السياسي:**يؤدي الفساد الي افتقار العقلانية للمسؤولين الحكوميين الفاسدين في اتخاذهم للقرارات السياسية المهمة التي تؤثر على مصير الشعوب وهذا ناجم عن غياب حكم القانون مما سيؤدي الى اتخاذ القرارات السياسية الخطيرة من جانب رئيس الدولة من دون مشاورة او استفادة من مراكز البحث التي يمكن ان تقدم المعلومات المفصلة عن الواقع الذي يواجه الدولة في مجال محدد وعن بدائل صنع القرار وعن تكلفة كل منها و النتائج المترتبة عنها مما يكلف في بعض الاحيان عقوبات دولية او دفع تعويضات.

✓**القضاء على مبدأ الفصل بين السلطات:** يعتبر مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية او التشريعية والقضائية من اهم مميزات الديمقراطية لإرساء حكم صالح ورشيد فإذا أخل بهذا التوازن عم الفساد الاداري و المالي[53].

✓ **_استغلال القضاء:** من خلال انتشار الرشوة بين فئات المجتمع فتعم الفرضى و الظلم فيعلو صوت والفساد

✓**إضعاف الحكومة في الداخل و الخارج :** يضعف الفساد الحكومة داخليا وخارجيا من خلال انكشافها .فعلى الصعيد الداخلي يؤدي الفساد الي عزوف اصحاب الكفاءات .

4. الاثار العامة للفساد الإداري والمالي :

✓يعبر الفساد الإداري والمالي من أهم المعيقات التنمية المستدامة والأداء الحكومي الجيد وخاصة في دول العالم الثالث فقد ' أثبتت أحد الدراسات الحديثة لقرابة (150) مسئولاً حكومياً رئيسياً من (60) دولة نامية حول معوقات التنمية فيها أن الفساد الإداري والمالي هو أكبر معوق للتنمية في هذه الدول [54].يضاف إلى ذلك أن الفساد الإداري والمالي يؤدي إلى

---

[53]. عمر حمدان الخضرمي ، **ظاهرة الفساد الخطورة و التحدي سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا**. 2014 ، ص ص 75، 76

[54]. غراي وكوفمان ، **الفساد والتنمية الاقتصادية ، المالية والتنمية** ، مارس 1994 ، صص 7، 8

خلق مستوى آخر للسلطة موازن للمستوى الرسمي لها مما يضعف السلطة الرسمية ويؤدي بالتالي إلى الانحراف عن الهدف العام واستبداله بتحقيق اهداف شخصية تعني بالفرد بدلا من الحرص على تحقيق الأهداف والمصلحة العامة للجميع.

✓ كما أن انتشار أسباب الفساد الإداري والمالي يكون له أثار سلبية في استغلال الموارد والأداء الاقتصادي والإداري بوجه عام فينتج عن ذلك ضعف في الواردات الحكومية، والنمو الاقتصادي والاضطراب في مستوى الفقر وتوزيع الدخل، وبالتالي التأثير على مستوى أداء الدولة في توفير الخدمات بكل أشكالها وزيادة الأعباء على الدولة والمجتمع، فتتضرر بالدرجة الأولى الفئات الفقيرة لانخفاض معدل الاستثمار، وتتوسع الفجوة بينهم وبين الأغنياء لأن زيادة النمو الاقتصادي يساعد على الرفاه الاقتصادي لجميع فئات المجتمع.

✓ وقد أثبتت التطبيقات العملية أن الدول المتقدمة تساهم في نشر الفساد الإداري والمالي في الدول النامية لكون الرشوة والفساد جزءاً من ثقافة وقوانين هذه الدول، حيث نجد معظم الدول الأوربية تعتبر الرشوة التي تدفع لمسؤولين خارج هذه الدول بمثابة مصروفات تقوم بخصمها من الضرائب التي تدفعها الشركات والأفراد للحكومة، وهو ما يعني أن حكومات الدول الأوربية تدعم الرشوة وتغذي الفساد في الدول النامية، وإن كانت بعض الدول المتقدمة قد اتجهت حديثا إلى تصحيح هذا الوضع، حيث قامت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتوقيع اتفاقية تحرم تقديم رشوة للمسؤولين في الدول النامية لإبرام الصفقات.

خامسا.محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية:

1.منظمة الشفافية الدولية:

منظمة الشفافية الدولية هي التعبير المؤسساتي عن حركة عالمية لمحاربة الفساد، أفرزها مجمع عالمي وقد أجمعت هذه المنظمات على شيء واحد انتشار الفساد في الأرض، بحيث أصبحت ظاهرة تعين أهداف التعاون الدولي في كافة المجالات وبالتالي يتوجب محاربته ومقاومته من أجل القضاء عليه بكل السبل.

تعتبر منظمة الشفافية الدولية منظمة غير حكومية (غير رسمية)، وهي حشد لمئات الأعضاء في تجمع دولي كبير يسعى لمحاربة الرشوة والفساد بوجه عام، مقرها المركزي الدائم يوجد في برلين الألمانية، وهي منظمة لا تعمل من أجل الربح، ت إنشاؤها سنة 1993 ومن أهدافها أنها تكرس جهودها لمكافحة كافة أشكال الرشوة والفساد وخصوصا لدى الدول والحكومات.[55]

1.1.المبادئ التي تقوم عليها المنظمة لمكافحة الفساد:

✓اعتبار الحركة ضد الفساد حركة عالمية تتجاوز النظم السياسية والاج والاق والثقافية داخل الدولة.

✓الاهتمام بالمبادئ الديمقراطية والمشاركة واللامركزية والشفافية والمساءلة على المستوى المحلي وتجاوز الانتماءات الحزبية الضيقة في الإدارة والحكم.

✓التسليم بوجود أسباب عملية مادية وأخلاقية ومعنوية تقف وراء ظاهرة الفساد.

✓إدراك أن مخاطر الفساد تنطوي على طبيعة عالمية متعددة الحدود الإقليمية لكل دولة فيجب مكافحتها بوسائل تأخذ نفس طبيعة تلك الظاهرة.

---

[55]. موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الرشوة**، دار الهدى الجزائر، 2010، ص179.

✓لفت أنظار وسائل الإعلام إلى أخطار الفساد والكشف عن الأضرار التي تسببها ولاسيما في البلدان النامية.

✓اختراق جذر الصمت الذي يحيط بالفساد والحديث المفصل في موضوع الفساد ومن الوجهة المهنة.[56]

2.1.وسائل الضغط التي تستعملها منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد:

- **تعزيز المحاسبة الأفقية:** من خلال تعزيز مقومات المسائلة الأفقية على النحو التالي:

✓تعزيز البناء التنظيمي للمؤسسات بتحديد الإجراءات والاليات والمدة الزمنية لتقديم الخدمة وإطلاع الجمهور عليها، وإنشاء دواوين الشكاوى ووضع الأنظمة المسيرة لعملها، وتمكين الجمهور من مراقبة أداء المسؤولين للخدمة المدنية عبر توعيتهم بحقوق وواجبات المواطنين.

✓إصلاح برامج المؤسسات العامة وتعزيز المجتمع المدني.

- **إنشاء التحالفات ضد الفساد المحلي والدولي** وذلك من خلال الدعم واسع النطاق المتوقع من المؤسسات الحكومة وغير الحكومة ومنظمات المجتمع المدني المحلية وقطاع الأعمال فقد حرصت منظمة الشفافية على إقامة صلات وثيقة مع صحاب المصلحة الممثلين في:

✓**مؤسسات العمل:** والتي تمثلها شركاتها القطاع الخاص المحلية والعالمية.

✓**الحكومات:** من خلال إدراك العديد من الدول للحاجة إلى إشراك المجتمع المدني في أي جهد لمكافحة الفساد.

---

[56]. قاجي حنان، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بجاية، ص67، 68.

✓**المؤسسات المالية الدولية:** من خلال إقناع البنك الدولي وصندوق[57] النقد الدولي باعتماد مواقف أكثر قوة حيال الفساد.

✓**الأفراد:** حيث أن بناء التحالف ضد الفساد لم يكن ممكنا لو لا القيادة والالتزام الفرديان لهذه الغاية من خلال الاستناد إلى الشبكة كبيرة من المتطوعين والمحترفين رفيعي المستوى والنقاد الذي يؤمنونه إلى صانعي القرارات الأساسيين.[58]

4.1.بعض العوائق والعقبات التي تواجه عمل منظمة الشفافية الدولية:

✓**سوء صياغة القوانين واللوائح:** ويكون نتيجة لغموض القوانين وتضاربها في بعض الأحيان الأمر الذي يعطي الموظف فرضه للتهرب من تنفيذ القانون أو الذهاب إلى تفسيره بطريقة الخاصة التي قد تتعارض مع مصالح المواطنين.

✓**ضعف المسائلة في الأجهزة القانونية:** وهذا يقع بسبب العلاقات الشخصية القوية بالعاملين بالأجهزة المحاسبية ولقانونية أو به بلجان التفتيش حيث يتم إعلامهم بتلك التحركات حتى لا يتم ضبطهم متلبسين.

✓**فقدان مبيته القانونية في المجتمع:** لأن المفسدون يملكون القدرة على تعطيل القانون وقتل القرارات في مهدها وبالتالي بفقد المواطن العادي ثقته بهيبة القانون وتصبح حالة التجاوز على القانون هي الأصل واحترامه هو الاستثناء وزيادة فجوة عدم الثقة بين الشعب ومؤسسات الدولة. [59]

---

[57].خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة لنيل الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة وهران، ص15

[58]. نفس المرجع، ص16.

[59]. عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2011، صص340، 342.

2.اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الإداري:

تجدر الإشارة أن من أهم الجهود المبذولة من طرف الأمم المتحدة، من أجل ردع هذه الظاهرة العابرة للحدود، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهم اتفاقية بشأن مكافحة الفساد في 31 أكتوبر 2003 ودخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 14 ديسمبر.2005

وتشكل هذه الاتفاقية خطوة مهمة في حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، وتمثل صكاً دولياً بالغ الأهمية لمكافحة الفساد لسببين :

- ✓ أولهما أنها اتفاقية عالمية النطاق اشترك في أعمالها التمهيدية وفي المفاوضات التي سبقت إقرارها أكثر من 120 دولة .بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.
- ✓ ثانيهما أن هذه الاتفاقية تمثل استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد تعتمد على اتخاذ مجموعة من التدابير التشريعية وغير التشريعية وتنشأ لنفسها آلية لمراقبة التنفيذ من خلال مؤتمر دول الاطراف وتستهدف تحقيق التعاون القضائي بين الدول على كافة أصعدة مكافحة ظاهرة الفساد[60].

تجزم اتفاقية مكافحة الفساد في فصولها الثمانية وموادها الإحدى والسبعون (71) [61] الدول الأطراف بتطبيق تدابير واسعة النطاق ومفصلة لمكافحة الفساد تأثر على قوانينها ومؤسساتها وممارساتها. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الوقاية من أفعال الفساد أولا ومعاقبة مرتكبيها ثانيا.

---

[60] . MONTIGNY Philippe, **l'entreprise face à la corruption internationale**, Ellipses éditions, Paris, 2006, p 131.

[61]. أنظر اتفاقية الأمم المتحدة المنشورة في موقع https://treaties.un.org>corruption_a

1.2. تدابير وقائية

من أهم المعالم في مكافحة الفساد وضع سياسات وقائية شاملة من خلالها يتم تعزيز الحكم الراشد والمسائلة والشفافية وتعترف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بأهمية منع الفساد وتكريس فصلها الأول لهذه المسألة مع التدابير الموجهة إلى كل من القطاعين العام والخاص[62] .وتشمل الخطوات الوقائية إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد للإشراف على تنسيق وتنفيذ سياسة مكافحة الفساد ونشر المعرفة حول منع الفساد[63] .

وضع مدونات لقواعد سلوك الموظفين العموميين، وكذا تعزيز الشفافية في تمويل الحملات الانتخابية والأحزاب السياسية .ويجب على الدول أن تسعى إلى إخضاع إجراءات التفويض والترقية للمعايير الموضوعية مثل الجدارة والإنصاف وبالتالي ضمان أن تكون الخدمات العامة محكومة بمبادئ الكفاءة والشفافية .

كما تدعو الاتفاقية الدول الأطراف لتعزيز الشفافية و المسائلة في مسائل الإدارة العامة. وبصرف النظر عن إنشاء مؤسسات واليات للحكم الراشد في القطاع العام، فإن الدول الأطراف مدعوة إلى اتخاذ التدابير المناسبة ووضع أطر تنظيمية لمنع الفساد في القطاع الخاص .

---

[62]. عصام عبد الفتاح مطر، **مرجع سابق**، ص 96

[63]. تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وبمصادقتها على هذه الاتفاقية بموجب المرسوم الرئاسي04 -128 ،حيث قامت الجزائر باستحداث الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب نص المادة 17 من قانون06 -01 هذا إن دل على شيء إنما يدل على رغبة الجزائر باحترام التزامتها الدولية بموجب مصادقتها على هذه الاتفاقية .وللمزيد من المعلومات حول الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته لاسيما تشكيلتها واختصاصاتها أنظر:

- ZOUAIMIA Rachid**, les autorités de régulations financières en Algérie**, Belkeice éditions, Alger, 2013.

-ZOUAIMIA Rachid, **les fonctions décoratives de l'organe national de prévention et de lutte** contre la corruption, le quotidien EL Watan, n°6161 de samedi 22/01/2011, p 22

كما تدعو الاتفاقية الدول الاطراف على وضع تطلبات وشروط وقائية معينة ولاسيما في المجالات الحساسة في القطاع العام مثل السلطة القضائية، الصفقات العمومية ادارات الأموال العمومية[64] .

2.2. التدابير الردعية

تضّم اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد مجموعة شاملة من أحكام التجريم الإلزامية والاختيارية وتغطي مجموعة واسعة من أعمال الفساد .وتعرض المعاهدة برنامجاً ليس فقط لتنسيق الأحكام الوطنية الجوهرية، ولكن أيضا لضمان الحد الأدنى من الردع من خلال أحكام معينة حول الملاحقة القضائية، المقاضاة والعقوبات في القضايا المتعلقة بالفساد، وبهذا فان دول الأطراف في الاتفاقية تكون مضطرة إلى أن تضع كجرائم جنائية رشوة الموظفين العمومين الوطنيين، رشوة الموظفين العموميين الأجانب، الاختلاس وسوء استعمال السلطة الخ ...

وقد استوحيت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من رغبة دول الأعضاء لضمان فعالية تنفيذ القانون، فيما يتعلق بالجرائم التي حددتها الاتفاقية .من المادة 15 إلى المادة25 من الاتفاقية ومن ثم فإنها تشمل الأحكام المتعلقة بإقرار الولاية القضائية على الجرائم التي تقع ضمن نطاق التطبيق الخاص بها، مسؤولية الأشخاص الاعتباريين، الملاحقة والمقاضاة وفرض العقوبة في القضايا المتعلقة بالفساد، النظام الأساسي لمدة تقادم الجرائم التي تشملها الاتفاقية، تجميد وحجز ومصادرة عائدات الجرائم ، حماية الشهود والخبراء والضحايا[65].

---

[64]. كل هذه التدابير الوقائية المنصوص عليها في الفصل الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من المادة05 إلى المادة 13 ، راجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، **مرجع سابق**

[65]. انظر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، **مرجع سابق**

3. برنامج البنك الدولي لمساعدة الدول النامية فى محاربة الفساد الإداري:

يعتبر البنك الدولي مصدرا مهماً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم حيث وضع البنك مجموعة من الاستراتيجيات لمساعدة الدول على مواجهة الفساد ،وذلك من أجل مساعدة الدول من الانتقال من حالة الفساد المنظم إلى بيئة ذات حكومة أفضل في مواجهة الفساد:

1.3. التدابير الوقائية: لقد تبنى البنك الدولي منذ عام 1996 خطة للوقاية من الفساد قوامها الأهداف التالية:

- ✓منع الاحتيال والفساد في المشروعات الممولة من قبل البنك .
- ✓تقديم العون لدول الأعضاء للخبرات إذا ما طلبت المساعدة في حربها ضد الفساد
- ✓أخذ مسألة الفساد بعين الاعتبار في خطط التنمية التي يضعها البنك بشأن الدول الأعضاء.
- ✓ تقديم العون والدعم لكل الجهود الدولية لمحاربة الفساد .

ولتحقيق هذه الأهداف قام البنك الدولي بعدد من الخطوات منها تعديل الاجراءات المتعلقة بالمناقصات العامة وتكريس شفافية عالية عند تلقي العروض ومنح الصفقة لأفضل عارض وذلك بغية التمكن من الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد[66] .

قام البنك الدولي بوضع تدابير علاجية موجهة أساسا لتصليح الخلل في إدارة الحكم نحو تكريس الحكم الراشد والتصدي للفساد في مشروعات البنك بما في ذلك إصلاح القطاع العام بكل أسسه والقطاع المالي وغيرها من المشروعات، فالنهج الذي يتبعه البنك الدولي يقوم على تقديم العون لمؤسسات الدولة حتى تصبح أكثر كفاءة وأكثر خضوعا للمسائلة ،وبالتالي

[66]. الإئتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، **مرجع سابق**، ص92

أكثر شفافية، فعلى سبيل المثال تم وضع ست استراتجيات وقائية من طرف البنك الدولي لمكافحة الفساد منها:

- ✓دفع الأجور الكافية لموظفي الخدمة العمومية .
- ✓خلق الشفافية و الانفتاح في الإنفاق الحكومي .
- ✓الحد من نطاق البيروقراطية
- ✓إلغاء أنواع الدعم للدول لأن في الكثير من الأحيان يولد الفساد .
- ✓عقد اتفاقيات دولية لأن الفساد في الاقتصاد المعولم له دور عابر للحدود على نحو متزايد.
- ✓نشر التكنولوجيات الذكية فالاتصال المباشر المتكرر بين المسئولين الحكوميين والمواطنين يمكن أن يفتح الباب أمام المعاملات غير المشروعة، وتمثل إحدى طرق معالجة هذه المشكلة في استخدام التكنولوجيا الحديثة فقد أثبتت الانترنيت أنها أداة فعالة للحد من الفساد[67] .

2.3. التدابير الردعية (القمعية)

يتمتع البنك الدولي باختصاص ردعي من أجل الاستجابة السريعة لمقتضيات كشف الفساد وقمعه بالنسبة للمشاريع التي يشترط للبنك تمويلها بحق إلغاء القرض أو جزء منه وكذا بحق رفض الاقتراح المتعلق بتعيين من ترسو عليه المناقصة، مع حقه في التحقيق في المخالفات التي يبلغ البنك بها بالنسبة إلى كل متعهد أو مترشح أو شريك يتهم بمخالفة القواعد التي يفرضها البنك .ومن الاجراءات الأخرى التي قام بها البنك الدولي بإتباعها إنشاء دائرة خاصة للقيام بالتحقيق فيما يعتبر سلوكا فاسدا من قبل كل من له علاقة بالمشاريع التي يمولها البنك واستبعاد كل من تثبت إدانته من المشاركة في هذه المشاريع.

[67]. للمزيد من التفصيل في هذا الشأن أنظر الموقع الرسمي للبنك الدولي، مرجع سابق.

ويرى كثير من الخبراء أن الاجراءات التي اتخذها البنك لاسيما من ناحية إعلان ونشر عدم أهلية الشركات والأشخاص الذين تثبت إدانتهم بالفساد أو التزوير في مشاريع البنك كان لها أثر مهم في ردع كل أشكال الفساد.

4. . العقبات التي تواجه البنك في سبيل مكافحتها للفساد

تبقى الجهود المبذولة من طرف البنك الدولي، في مواجهته للفساد رهينة المصالح السياسية للدول، خاصة الدول العظمى إذ ينعكس ذلك على سياسة البنك الدولي تجاه البلدان التي يتعامل معها، فإذا تطابقت سياسة بلد ما مع شروط البنك الدولي ورغبة الولايات المتحدة الأمريكية في مساندته، فإنه يتم التغاضي عن حالات الفساد في هذا البلد أما إذا كان هناك عدم توافق بين بلد ما والبنك فإنه يتم العمل على محاربة الفساد ووقف المساعدات والقروض لهذا البلد تحت مبرر وجود الفساد[68] .

كما تجدر الإشارة أن ليس هناك جدية وارادة حقيقية من طرف البنك، إذ يضع هذا الأخير مكافحة الفساد ضمن أولوياته في برامج التنمية حيث علق سابقا تمويل عدة مشاريع بملايير الدولارات في دول إفريقيا وأسيا بسبب إدعاءات بالفساد ثم عاد وتراجع عن قراره بعد تلقيه وعود بتفعيل الشفافية والرقابة من الدول المعنية وهذا ما لم يتم الالتزام به عمليا من طرف هذه الدول[69].

[68]. الإئتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، **مرجع سابق**، ص 91.

[69]. رمزي محمود، **الأزمة المالية والفساد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009 ، ص198

4. صندوق النقد الدولي

يعتبر صندوق النقد الدولي من المنظمات الدولية الحكومية المعنية بالأنشطة الدولية المتعلقة بمكافحة الفساد وترويج بالحكم الصالح[70] . لأسباب تتعلق بالصلاحيات والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الصندوق في مجال مراقبة السياسات الاقتصادية والمالية سواء على صعيد دول الأعضاء أو على الصعيد العالمي، فلا توجد أية مؤسسة عالمية تتمتع بنفس قدرة الصندوق على التدخل في تشكيل السياسات الداخلية للدول الأعضاء وفي الرقابة عليها وذلك في مجال تخصصه المتعلق بالنواحي الاقتصادية والمالية بما في ذلك مواجهة الفساد.

1.4. جهود صندوق النقد الدولي

إن مكافحة الفساد مطلب أساسي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الكلي .فالفساد يعوق إدارة سياسة الموازنة والسياسة النقدية ويضعف الإشراف المالي ويضر في نهاية المطاف النمو الاقتصادي من خلال ضعف قدرة الدولة على أداء وظائفها الأساسية وتضخيم تكاليف عملية المشتريات الحكومية كما يتسبب الفساد في انخفاض الإرادات العامة وزيادة اعتماد البلدان في الغالب على تمويل من البنك المركزي .على أساس ذلك يقدم هذا التقرير أربعة استراتجيات لمكافحة الفساد من بينها:

---

[70]. الجدير بالذكر أن هناك فرق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فكلاهما أنشآ في نفس الوقت وذلك لأداء وظائف مختلفة لكل منهما وإن كانت ذات صلة، فصندوق النقد الدولي يركز في المقام الأول على الإجراءات التي ينبغي للبلدان اتخاذها بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي الكلي اللازم للنمو الاقتصادي السليم القابل للاستمرار أما البنك الدولي فقد أنشأ لتشجيع التنمية الاقتصادية طويلة الأجل وتخفيف حدة الفقر للإسهام في تمويل المشاريع بعينها، وصندوق النقد الدولي هو الجهة المرجع اللجوء إليها أولا لمساعدة بلد يمر بأزمة مالية بتقديم المشورة والتمويل السريع، بينما يقوم البنك الدولي أساسا بتقديم المساعدات الإنمائية، ويتعاون الصندوق والبنك الدولي في عدد من القضايا لاسيما الحد من الفقر في البلدان منخفضة الدخل.

– أنظر رمزي محمود، **مرجع سابق**، ص ص 257 ،258.

✓الشفافية مطلب أساسي، فيتعين على البلدان أن تعتمد على المعايير الدولية لشفافية المالية العامة للدولة والقطاع المالي.

✓من أجل تعزيز سيادة القانون يجب أن تكون هناك ملاحقة قضائية ووضع إطار فعال لمكافحة غسيل الأموال للتقليل من تبييض عائدات الفساد.

✓إلغاء القيود التنظيمية والتبسيط في الاجراءات حجر الزاوية في استراتجية مكافحة الفساد بكفاءة.

✓وضع إطار قانوني واضح وذلك بوجود مؤسسات فعالة تضمن الرقابة والردع[71] .

2.4 . مميزات الصندوق النقد الدولي في مكافحة الفساد:

إن ما يميز صندوق النقد الدولي في مجال مكافحة الفساد، أن الضوابط المتعلقة بتقديم القروض والمساعدات من الصندوق والتي أعلنت في شهر أوت 1997 تعتبر أكثر تشدداً من تلك الموضوعة من قبل البنك الدولي، فقد أكد الصندوق أنه سيوقف أو يعلق مساعدته المالية لأية دولة يثبت أن الفساد الحكومي فيها يعيق الجهود الخاصة، بتجاوز مشاكلها الاقتصادية.

وحدد الصندوق حالات الفساد بالممارسات المرتبطة بتحويل الأموال العامة إلى غير المجالات المحددة لها وتورط الموظفين الرسميين في عمليات تحايل وإساءة استخدام السلطة من قبل هؤلاء الموظفين، إضافة إلى الممارسات الفاسدة في مجال تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر .

[71]. تقرير صندوق النقد الدولي حول مكافحة الفساد الصادر في نشرة الصندوق الالكترونية في11 /2016/05 المنشور في الموقع الرسمي للصندوق، المرجع السابق.

كما اتخذ الصندوق موقفاً حاسما من الدول التي تعتبر رشوة الموظفين العموميين في الدول الأخرى نوعا من نفقات ترويج لأعمال تستوجب إعفاءها من الضرائب.

من باب المساعدة الفعلية في إطار مكافحة الفساد طرح الصندوق **مجالين رئيسيين ليساهم من خلالها في محاربة الفساد هما:**

✓**المجال الأول** :تطوير إدارة الموارد العامة ويشمل ذلك إصلاح الخزينة وإداراة الضرائب وإجراءات ونظم المحاسبة والتدقيق.

✓**المجال الثاني** :خلق بيئة اقتصادية مستقرة وشفافة وبيئة أعمال نظامية تشمل القوانين المتعلقة بالضرائب والقوانين التجارية[72]

.5. الجهود الجزائرية لمكافحة الفساد:

في إطار السياسة التي تنتهجها الدول في كافة الأصعدة لمكافحة كافة أشكال الفساد المتفشي داخل الإدارات العمومية والخاصة وتعزيز النزاهة والثقة في موظفيها ،عمدت العديد من الدول إلى محاولات وجهود لمكافحة الفساد، كإقرار إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد في تونس في 04 ماي 2015 ، ومجلس التعاون الخليجي وذلك في الاجتماع الثاني لرؤساء أجهزة مكافحة الفساد بمجلس التعاون الخليجي في 01 ماي 2015أين احتلت الكويت في مؤشر الفساد على مستوى مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج(**www-und**).

[72]. الإتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، **مرجع سابق** ، ص ص 92، 93

.(../../**aciac.org** المرتبة 67 عالميا من بين 175 دولة ضمنهاجدول مؤشر الفساد بدرجة 44 عام2014 وهي نفس الدرجة على مستوى ثلاث .سنوات ماضية.[73]

كما عمدت الجزائر على غرار هذه الدول إلى سن العديد من القوانين من بينها **قانون رقم 01/06** (قانون الوقاية من الفساد ومكافحته الصادر في عام 2006) إذ نص على تجريم وقمع كل مساس و إخلال بواجب النزاهة الذي يستوجب على الموظف العمومي أن يتحلى به كالنص على جرائم الرشوة الواقعة على الموظفين في المادة 25 منه والرشوة في مجال الصفقات العمومية المادة 27 منه وكذا الامتيازات غير المبررة المادة 26 ، الإعفاء من التخفيض القانوني للضرائب والرسوم المادة 31 منه إضافة إلى استغلال الوظيفة المادة 33، وتعارض المصالح) مادة 34 وأخذ فوائد بصورة غير قانونية مادة 35، التصريح الكاذب بالممتلكات م 36 تلقي الهدايا و الإثراء غيرالمشروع و غيرها مما جاء به أحكام المواد إضافة إلى التجريم في القطاع الخاص[74] .

ومما تقدم فإن قانون 01-06 يهدف إلى وضع تدابير الوقاية و مكافحة الجرائم / السالفة الذكر، والتي انتشرت خلال العشرية الأخيرة بكثرة .مما استوجب على المشرع وضع تدابير وقائية كانت على المستوى العام و الخاص ، وتشمل جملة الإجراءات الاحترازية و التنظيمية قصد الحيلولة دون وقوع الفساد في القطاعين العام والخاص، مثل معيار التوظيف؛ إذ يراعى مبدأ النجاعة والكفاءة والجدارة والشفافية في تولي المناصب، بالالتزام بمدونات القواعد السلوكية للموظفين، التصريح بالممتلكات.

---

[73] هندة غزيوي ،الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد **مجلة البحوث والدراسات الانسانية** 12-2016 ص 84

[74]أحسن بوسقيعة. **الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، جرائم الفساد** ، الجزء الثاني ، دار هومه للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 05 و06

-كما يهدف هذا القانون إلى تعزيز التسيير النزيه و الشفاف.

-وكذا دعم و تسهيل التعاون الدولي في مكافحة الفساد و الوقاية منه) المادة 62 من قانون الفساد.(ؤوكما أنشأت هيئة وطنية للوقاية من الفساد و مكافحته مهمتها محاربة الفساد) المادة (17 – **128**) .من القانون الفساد) **مرسوم رئاسي رقم04**

الحقيقة أنه و بالرغم من صدور قانون الوقاية من الفساد ومكافحته، إلا أن نصوصه بقيت معظمها حبر على ورق مما استوجب إعادة النظر في هذا القانون واقتراح تعديل بعض نصوصه، لعل في ذلك التخفيف من حدة انتشار الفساد بجميع أشكاله سواء كان في القطاع العام أو الخاص ، خاصة أمام معدلات الفساد التي نشرتها منظمة الشفافية الدولية لمكافحة الفساد خلال عدة سنوات ، و التي بينت من خلالها مرتبة الجزائر دوليا و عربيا في معدلات الفساد ، إذ بقيت في مراتبها ولم تبذل مجهودا في محاربة الفساد و ذلك لضعف رقابة الدولة وجدية المتابعات و التخفيف في العقوبات. فصدور قانون يجرم أفعال الفساد واتخاذ تدابير الوقاية لا يكفي ، بل لا بد من تشديد الرقابة داخل الإدارات وإنشاء لجان متخصصة في محاربة الفساد على مستوى كل القطاعات... الخ.

الاطلاع عل القانون وشرح أبرز المواد التي يحتويها .

1.5. الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته:

فرضت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المادة 06 منها على جميع الدول المنطوية تحت لوائها بضرورة إنشاء هيئة أو عدة هيئات لمنع الفساد ومكافحته، وتنفيذ لهذا الالتزام عمدت الجزائر إلى إصدار القانون **رقم 01/06** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته المعدل والمتمم والذي نص في بيانه الثالث على تنصيب الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته.

حيث تتميز هذه الهيئة باختصاصات ذات طابع استشاري و رقابي و وقائي للوقاية من الفساد ومكافحته و في مواجهة جرائم الفساد .

1.1.5.اختصاص ذات طابع استشاري وهذا من خلال:

✓اقتراح سياسة شاملة للوقاية من ظاهرة الفساد بشكل يعكس الشفافية والمسؤولية في تسيير الأموال العمومية .

✓ جمع و استغلال كل المعلومات التي تساهم في الكشف عن أعمال الفساد لا سيما البحث في الأطر التشريعية والتنظيمية والإجرائية عن الثغرات القانونية التي تسهل عملية إفلات المتورطين في هذه الجرائم، ومن ثم تقديم توصيات بإزالتها. ففي سياق تلقي المعلومات التي تساهم في الكشف عن أعمال الفساد ، يمكن أن نفسر هذا الأمر تفسيرا موسعا لكن يبقى تفسيرا ضمنيا على صالحية الهيئة لتلقي البلاغات والشكاوي التي ترد إليها من المواطنين ، باعتبار أنها هيئة عمومية وتلتزم أساسا بالرد على هذه الشكاوي .

✓السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات والتعاون مع الهيئات المعنية بمكافحة الفساد.[75]

✓إعداد برامج تحسيسية، حيث انه وفي إطار اختصاصها الاستشاري، للهيئة أن تقوم ببرامج يكون هدفها توعية و تحسيس المواطنين بكل الآثار الضارة الناجمة عن الفساد ويكون عن طريق الدورات التحسيسية.

---

[75]. علي بدر الدين الحاج ، **جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني،ط1 ، 2017 ، ص50

2.1.5. .اختصاص ذات طابع الوقائي للهيئة :

تتدخل الدول قبل حدوث أي اختلال في مؤسساتها إعمالا للقانون الاتفاقية، إذ تسعى المنظمات الدولية إلى الوقاية من الفساد، وعلى هذا الأساس اعترف المشرع للهيئة باختصاصات وقائية من توجيه ونوعية وكذا الحرص على اكتتاب بالتصريح بالممتلكات مع ضرورة إعمال مبادئ الحوكمة خاصة ما تعلق بالتنسيق ما بين القطاعات للحد من الفساد كما يمكن للهيئة أن تطلب من الإدارات والمؤسسات والهيئات التابعة للقطاع العام والخاص أوكل شخص طبيعي أو معنوي آخر، أية وثيقة أو معلومات تراها مفيدة للكشف عن أعمال الفساد.

3.1.5..اختصاص ذات طابع الرقابي للهيئة :يتدرج الاختصاص الرقابي ضمن التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد والنظر إلى مدى فعاليته، كما تقوم الهيئة بالتنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا على أساس التقارير الدورية المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته، كما أنها تتمتع بمهام متعلقة باتخاذ بعض القرارات الإدارية منها تلقى التصريحات بالممتلكات الخاصة بالموظفين العموميين بصفة دورية واستغال المعلومات الواردة فيها والسهر على حفظها والاستعانة بالنيابة العامة لجمع الأدلة والتحري في وقائع الفساد.[76]

[76]. راضية بودحوش ، **الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر** : خطوة نحو إرساء الحكم الراشد ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، قسم القانون العام ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ،2017 ، ص59

2.5.. دور الأجهزة الرقابية في مكافحة الفساد

منذ إصدار قانون الوقاية من الفساد و مكافحته سنة 2006 شهدت الجزائر نشاطا جديا في إطار مكافحة الفساد الإداري تمثل أساسا في استحداث أجهزة رقابية جديدة متخصصة كالديوان المركزي لقمع الفساد، و تنصيب الهيئات المنصوص عليها قانونا كالهيئة الوطنية للوقاية من الفساد، و كذا تفعيل دور الهيئات الرقابية الكلاسيكية بكافة أنواعها سواء الإدارية أو المالية أو السياسية أو القضائية[77]

أما عن أهداف الرقابة فهي متعددة و متنوعة، كما عرفت تطورا تبعا لتطور دور الدولة ووظيفتها وهي كلها تصب في خانة التأكد من أن النشاط الإداري يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة وفي أسرع وقت، ويمكننا ذكر بعض الأهداف كما يلي :

- ✓التأكد من التزام الإدارة بمبدأ المشروعية أثناء ممارسة أعمالها الإدارية .
- ✓كشف الأخطاء و أسبابها و العمل على تصحيحها، و هو الدور التقليدي للأجهزة الرقابية .
- ✓كشف الانحراف الإداري بمختلف صوره و الذي أصبح السمة الغالبة في مختلف الإدارات و المؤسسات العمومية[78] .
- ✓تحفيز الموظف على الأداء الجيد و الالتزام بالقوانين و التعليمات و هو الدور الجديد للأجهزة الرقابية و الذي لم يعد يركز على الجوانب السلبية في العمل فقط بل اتجه نحو تحفيز العاملين و شحذ هممهم و طاقاتهم من خلال إبراز أعمالهم الإيجابية .

---

[77]. عبد العالي حاحة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013 ، ص515

[78]. عبد العالي حاحة، **مرجع سابق**، ص516-517.

✓الوقوف على المشكلات و العقبات التي تعترض الأجهزة الإدارية في عملها و العمل على إيجاد الحلول لها و معالجتها .

✓التحقق من أن تنفيذ الخطط و السياسات في الأجهزة الإدارية قد تم بأقل جهد و تكلفة ممكنة و تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة و الفاعلية و الحد من الإسراف و التبذير في الإنفاق العام .

✓.التنبيه إلى أوجه النقص و الخلل و القصور في التشريعات المعمول بها و اقتراح وسائل علاجية

✓ .التأكد من أن النفقات الحكومية تقدم للجميع بدون تفرقة و بأقل قدر ممكن من الإجراءات البيروقراطية.

✓السهر على التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

✓ اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد، وذلك عن طريق وضع برنامج عمل للوقاية من الفساد فيجب أن تمس سياسة الهيئة الوطنية بكل ما له علاقة بتفشي الظاهرة فهي أصبحت تشكل خطر على اقتصاد الدولة و تهدد كيانه، ولقد اشترط المشرع أن تكون هذه السياسة مجسدة لمبادئ دولة القانون، أي أنها تكرس لمبدأ القانون فوق الجميع، وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في سير الشؤون والأموال العمومية .

✓تقديم توجيهات واقتراح تدابير تخص الوقاية من الفساد ، حيث تقوم الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته بتقديم توجيهات للهيئات والمؤسسات سواء كانت عامة أو خاصة، إذ أن هذا الأمر يدخل في إطار مهامها في التصدي لظاهرة الفساد، والملاحظ أن المشرع لم يوضح بخصوص هذا الاختصاص الاستشاري هل هو تقديم الهيئة لهذه التوجيهات بمبادرة منها، أم تقدمها بناء على طلبات الهيئات المعنية[79].

سادسا. طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد:

قبل الحديث عن طرق تدخل المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب الإشارة إلى قدرات تأثير منظمات المجتمع المدني بصفة عامة، فدراسة قدرات المجتمع يستلزم اللجوء إلى مقاربات منهجية أكثر قدرة على تحليل وتفسير الأدوار المختلفة التي يمكن أن يقوم بها المجتمع المدني، وتعتمد هذه المقاربات على منظورين، منظور وظيفي فاخذ في الاعتبار وظائف المجتمع المدني، ومنظور بنيوي يرتبط بدور منظمات المجتمع المدني في المساهمة في عمليات التحول الاجتماعي والسياسي للمجتمع باعتبارها احد الفواعل السياسية في البناء الاجتماعي[80].

1..الجانب الديني:

يعتبر الجانب الديني من أهم الجوانب المؤثرة في قيادة آليات مكافحة الفساد ، كون النسبة العضمى من الشعب مسلمة وتؤمن بالانعكاسات المدمرة للفساد من الجانب الديني ،

---

[79]. آمال دحماني ، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**. مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، جامعة الطاهر موالي ، سعيدة ،2016ص 65-66

[80]. رداوي عبد المالك، **الحياد السياسي للجهازالاداري الجزائري، بعد إقرار التعددية الحزبية -1989، 1997-**،رسالة ماجيستير، فرع تنظيم سياسي، جامعة الجزائر، 2003، 2004 ، ص ص 5 ، 6.

كما أن نصوص الايات القرآنية والأحاديث النبوية تلقى كل التقبل لدى الاشخاص ، وعليه بقي على الدولة تقوية الوازع الديني لدى المواطن وخاصة على مستوى المؤسسات التعليمية والمساجد، والمواد التعليمية كالتربية الاسلامية والمقاييس المشابهة في الدراسات العليا ، كما أن حضور الناس إلى المساجد أثناء الصلاة الجماعية و الجمعة والخطب والدروس يجعلهم محصنين من الوقوع في مختلف أنواع الفساد وبهذا لا ينقص عدد المشاركين في الفساد فقط بل ويحولهم إلى محاربيه، مما يساهم في ميلاد جيلٍ نظيفٍ قائمٍ على الأخلاقِ الإسلاميّة، فعندما يكون لدى الشّخص نفسه الوازعُ الدّينيُّ ومخافة الله، فإنه سيُحافظ على المُقدّرات التي بين يديه، ولن ينفقها إلّا على الوجه المشروع. تربية النّفس على احترام القوانين الوضعيّة، من خلال إيقاظ الضّمير الذي يُعدُّ شُرطيّاً داخل كلّ شخص، وتنمية روح الانتماء للوطن وحبه وتقديم مصلحته على المصلحة العامّة.

ضف على ذلك عقد ندوات دينية في الدوائر الحكومية يحاضر فيها رجال دين اهمية الدين في القضاء على الفساد الإداري وكذلك دور العبادة والجامعات والمدارس والقنوات الإعلامية في محاربة هذا الداء وخطورته على المجتمع وايضاح القصص والعبر عبر التاريخ حول الاقوام السابقة وما حصل لهم بسبب الفساد.

2.7.الجانب التثقيفي والتوعوي :

تفشت في أوساط المجتمع مفاهيم ناتجة عن تفشي الفساد وتغلغله فقد أصبح ينظر للفساد والمرتشي بأنه شخص قوي يفهم الأوضاع جيدا وقادر على استغلال سلطته في تحقيق مكاسب شخصية له ولأقربائه .كما قد تلاحقه نظرات الحسد والغبطة لما استطاع تحقيقه من ثراء في فترة قصيرة لدرجة أن المرتشي لم يعد يخجل أبدا من أخذ الرشوة والتفاوض حول قيمتها علانية.

وعليه فإن أمام المجتمع المدني دورا أساسيا في خلق ثقافة مناهضة للفساد ومعززة لقيم التزاهة بين كافة شرائح المجتمع باستعمال كافة الوسائل والفعاليات الممكنة وباستخدام لغة سهلة قادرة على الوصول إلى الوعي وعقلية المواطن البسيط وقادرة على تحفيزه من أجل القيام بدوره في مكافحة الفساد، إن الفساد جريمة مبنية على التفكير والحساب والتخطيط وليس على العاطفة، وعليه فهو من الجرائم التي تزيد التراكمات المادية غير الشرعية، والمخالفة للقوانين والمؤثرة تأثييرا سلبيا في بنية المجتمع واقتصاده[81]

ولهذا يعتبر الوعي أحد أهم محركات سلوك الشخص، وزيادة الوعي بمخاطر الفساد عن طريق أجهزة الإعلام ودخوله ضمن برامج المؤسسات التربوية وفعاليات والمجتمع المدني يقوي جبهة محاربة الفساد. كما أن تحسيس كل أطياف المجتمع أن محاربة الفاسد والوقاية منه مسؤولية الجميع إعتبارا من أن أثر الفاسد يمس الجميع ايضا له نتائج كبيرة تمس الفاسدين والغير فاسدين وبالتالي يجب على الجميع نشر ثقافة المساهمة في مكافحة الفاسد والوقاية منه.

3. الجانب الاقتصادي:

تعتبر الرشوة ظاهرة واسعة الانتشار في المعاملات التجارية الدولية، بما فيها التجارة والاستثمار، ولها أثار وخيمة على الاقتصاد بصفة عامة، والفساد يعوق الإدارة والتنمية الاقتصادية ويشوه الظروف التنافسية الدولية .فيجب حسب اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على جميع الدول أن تتقاسم المسؤولية عن مكافحة الرشوة في المعاملات التجارية الدولية، إذ تضع الاتفاقية في الحسبان إلى اعتماد تدابير فعالة لردع رشوة الموظفين العموميين الأجانب ومنعها ومكافحتها .لاسيما التجريم السريع لهذه الرشوة بطريقة فعالة ومنّسقة ولا يمكن

---

[81]. حسنين المحمدي البوادي ،**الإرهاب الدولي، تجريما ومكافحة** ، مصر ، دار المطبوعات الجامعية، 2007 ، ص ص 175، 176

ذلك إلا بالتعاون على المستوى الدولي، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذتها الأمم المتحدة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وكذا منظمة التجارة العالمية، منظمة الدول الأمريكية، مجلس أوروبا والإتحاد الأوروبي .ولا يمكن أن يكون ذلك، إلا بالجهود التي تبذلها الشركات والمنظمات التجارية ونقابات العمال؛ فضلاً على المنظمات غير الحكومية الأخرى لمحاربة الرشوة[82] .

لقد أعطت اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، أهمية كبيرة لدور المجتمع المدني ككل في مكافحة الفساد، فلا يمكن أن تكون هناك مكافحة فعّالة بدون اشراك منظمات المجتمع المدني، فيدعو فريق العمل التابع لهذه المنظمة والمعني بالرشوة في المعاملات التجارية الدولية إلى التشاور والتعاون مع المنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية الناشطة في مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وإلى التشاور بانتظام مع المنظمات غير الحكومية وممثلي دوائر الأعمال الناشطين في هذا الميدان[83].

4. الجانب التشريعي:

لقد تناولت معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الفساد في أحكامها نصوصا ومواد خاصة بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد وتعتبر هذه النصوص والأحكام أساسا وإطارا قانونيا دوليا تسمح لمنظمات المجتمع المدني القيام بمهامها المتعلقة بمواجهة ظاهرة

---

[82]. أنظر ديباجة اتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المتعلقة بمكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، https://www.elsyasi.com/articles/845

[83]. أنظر توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعني بمواصلة مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، المعتمدة من المجلس في26 /11 /2009 منشور على الموقع الرسمي للمنظمة : www.ocde.org

الفساد وتتمثل هذه الاتفاقيات في اتفاقية الأمم المتحدة واتفاقية منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

نظرا لكون الفساد قد أصبح ظاهرة عالمية ويتسبب بآثار ضارة على المجتمعات الفقيرة كانت أم غنية، فهو يشوه الديمقراطية وسيادة القانون ويؤدي لارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان وانتشار الجريمة المنظمة وبالتالي تهديد الأمن البشري والقومي ويؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية للدول والشعوب ويشكل عقبة كبرى في طريق التنمية وتخفيف حدة الفقر.

لذا فقد قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالتصدي لهذه الظاهرة من خلال سعيها إلى إيجاد صك دولي فعال لمنع ومكافحة الفساد فأصدرت قرارها **رقم 4/58 الصادر بتاريخ 2003/10/31** . بشأن اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتي خرجت إلى حيز النفاذ في 12/14 /2005. وتتكون الاتفاقية من 71 مادة موزعة على ثمانية فصول احتوت على مجموعة شاملة من المعايير والتدابير والقواعد التي يمكن لجميع الدول أن تطبقها من أجل تعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة ظاهرة الفساد تمثل في مجملها تطورا نوعيا هاما سواء على صعيد وسائل وأدوات مكافحة هذه الظاهرة على أرض الواقع أو من خلال استحداث بعض المفاهيم والآليات القانونية التي تفرضها ظاهرة الفساد التي تتجاوز بطبيعتها حدود الدول لاسيما في الشق الخاص بنقل أو تهريب الأموال المحصلة عن جرائم الفساد.

وقد أشارت الاتفاقية الأممية لدور المجتمع المدني في مكافحة الظاهرة وهو ما جاء في نص المادة الثالثة عشر[84].

[84]. تنص المادة 13 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المرجع السابق على أن " :تتخذ كل دولة طرف تدابير مناسبة، ضمن حدود إمكاناتها ووفقا للمبادئ الأساسية لقانونها الداخلي، لتشجيع أف ا رد وجماعات لا ينتمون إلى القطاع العام، مثل المجتمع الأهلي والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي، على المشاركة النشطة في منع الفساد

5. الجانب القانوني الجزائري

تشمل تنظيمات المجتمع المدني في الجزائري كل من الجمعيات[85] ،النقابات[86] والأحزاب السياسية [87]أي كل المؤسسات غير الحكومية أعطى المشرع **الجزائري** على سبيل المثال للجمعية المعتمدة الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها ويمكنها القيام بالتقاضي وكل الإجراءات أمام الجهات القضائية المختصة بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية، ألحقت ضرر بمصالح الجمعية أو بالمصالح الفردية أو الجماعية لأعضائها .

كما يمكن للجمعيات **الجزائرية** أن تتعاون في إطار الشراكة مع جمعيات أجنبية أو منظمات دولية غير حكومية تنشد نفس الأهداف في ظل احترام القانون المعمول به، كما يمكن للجمعية في إطار التشريع المعمول به القيام بأنشطة تحسيسية كتنظيم أيام دراسية وملتقيات، إصدار ونشر النشريات والمجالات الخ..

ومحاربته، ولا ذكاء وعي الناس فيما يتعلق بوجود الفساد وأسبابه وجسامته وما يمثله من خطر وينبغي تدعيم هذه المشاركة بتدابير مثل:

–تعزيز الشفافية في عمليات اتخاذ القرار وتشجيع إسهام الناس فيها.

–ضمان تيسر حصول الناس فعليا على المعلومات.

–القيام بأنشطة إعلامية تساهم في عدم التسامح مع الفساد، وكذلك ب ا رمج توعية عامة تشمل مناهج مدرسية وجامعية.

–احترام وتعزيز وحماية حرية التماس المعلومات المتعلقة بالفساد وتلقيها ونشرها وتعميمها ."أنظر أيضا:

رداوي عبد المالك، دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد، منشور في موقع www.univ–medea.dz

[85]. قانون رقم12 /06 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، ج.ر عدد 33 ، مؤرخ في 15 يناير 2012.

[86]. قانون رقم 90 –14 المؤرخ في 02 جوان 1990 المتعلق بإجراءات ممارسة الحق النقابي معدل ومتمم بالأمر رقم 96–12 .المؤرخ في 10 جوان1996

[87]قانون عضوي رقم12 –04 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر، عدد 02 ، مؤرخ في 15 يناير 2012

انظر كل المواد 17. 23 . 24 من قانون 12 –06 المرجع السابق

تجدر الإشارة أن المجتمع **الجزائري** أعطى أهمية لدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد على وجه الخصوص في القانون **رقم 06 /01** المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته إذ تشير **المادة 15** منه على ضرورة تشجيع مشاركة المجتمع المدني في الوقاية من الفساد ومكافحته بتدابير مثل:

- ✓ اعتماد الشفافية في كيفية اتخاذ القرارات وتعزيز مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية.
- ✓ إعداد برامج تعليمية وتربوية وتحسيسية بمخاطر الفساد على المجتمع تمكين وسائل الإعلام و الجمهور من الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد مع مراعاة حرمة الحياة الخاصة وشرف وكرامة الأشخاص وكذا مقتضيات الأمن الوطني والنظام العام وحياد القضاء.

كما تملك منظمات المجتمع المدني آلية ردعية أكثر فعالية لمحاربة الفساد، بفضلها يخشى العديد من المفسدين لجوء منظمات المجتمع المدني إلى هذه الآلية التي تمكنها من رفع دعاوي قضائية ضد الفساد وإمكانية تأسيسها كطرف مدني .فإمكانية لجوء المجتمع المدني إلى القضاء تعتبر كصفعة للمفسدين ووضعهم تحت أمر الواقع في مواجهتهم للتهم المنسوبة إليهم .وهذه الوسيلة الأكثر فعالية في محاربة كل أوجه الفساد والدليل على ذلك أن هناك عدة قضايا فساد تم الحكم على مرتكبيها بفضل الدعاوي المرفوعة من طرف الجمعيات المناهضة للفساد.

6. الجانب البشرى :

من أجل إضفاء الشفافية في تسيير الشؤون العامة ينبغي على منظمات المجتمع المدني الحصول على المعلومات المتعلقة بالفساد من أجل نشرها وتعميمها، وتمكينها من ذلك و كشف الممارسات المتعلقة بالفساد والمفسدين ويتم توظيف هذه المعلومات المتحصل عليها وإعداد تقارير ودراسات حول الفساد في قطاع معين وفي دولة معينة، وفضح الممارسات

الفاسدة وتعبئةالراي العام وإضفاء الشفافية والمسائلة .من خلال تسلط منظمات المجتمع المدني الضوء على مسببات ودوافع الفساد داخل القطاع العام والقطاع الخاص، مثل البيروق ا رطية وازدواجية الاختصاصات ومستوى الأجور والمكافأة الخ ...ودراسة التشريعات واللوائح بهدف تطويرها وتحديثها حتى تصبح أكثر فعالية في الحد من الفساد بكل أشكاله[88]

7.الجانب الرقابي:

وذلك من خلال **فضح قضايا الفساد** والرقابة والتقييم لكافة أعمال القطاع العام والخاص في الدولة وإعداد التقارير الخاصة بمراقبة تنفيذ الخطط والاستراتيجيات وتقييم مستوى الأداء ومراقبة الانتخابات والاستفتاءات، ومستوى تنفيذ القوانين والاتفاقيات التي تصادق عليها البلاد ومن ضمنها مستوى تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والكشف عن مواطن الفساد وعن المفسدين ونشر كل تلك التقارير التي تعدها في ذلك للراي العام والجهات المحلية والدولية المعنية بمكافحة الفساد، والمطالبة والضغط المستمرين من اجل تفعيل مبدأي المسائلة والمحاسبة[89] .

8. الجانب السياسي: إيجاد نظام قائم على الديمقراطية والتعددية والانفتاح، وتنظيم إنتخابات نزيهة وحرة وديموقراطية تضمن وصول المنتخبين فعلا من الشعب للوصول إلى السلطة بما يضمن التناغم بين المسؤولين والشعوب ويخلق الثقة بينهما مما ينعكس بالضرورة على الحياة الإجتماعية ويساهم في التقليل بل ومحاربة الفساد بكل أشكاله[90].

---

[88] .LEELEEA Shailendrasingh, ROQUILLY Christophe, Op cite, p p 71,76.

[89]. عصام عبد الفتاح مطر، **مرجع سابق** ، ص475

[90]عبد الحفيظ مسكين ، **مرجع سابق** ، ص 47

سابعا . نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد:

1. التجربة الهندية[91] :بدأت الهند مبادرة الإصلاح ومكافحة الفساد عام 1999، فوفقًا لمنظمة الشفافية العالمية فإن مؤشر CPI يوضح أن الهند درجتها هي 2,9 وفقًا لتقرير عام 2005. وتعتبر الهند من البلدان التي قطعت شوطًا طويلاً في عملية الإصلاح ومكافحة الفساد، حيث عانت الهند كثيرًا من الفساد في كلٍّ من المجالات السياسية والاقتصادية، وتدني مستوى المعيشة حيث أن 25% تقريبًا من الشعب الهندي يعيشون تحت خط الفقر وفقًا لإحصاءات عام 2002.

على ضوء دراسة قام بها المركز البحوث الإعلامية Center for Media Studies (CMS) على عدد من الهيئات الحكومية الهندية، نجد إن:

- ✓ 62% من الشعب الهندي يجد أن الفساد هو ظاهرة حقيقية ومتوغلة في البلاد، وأنهم يضطرون لدفع الرشاوى للحصول على الخدمات التي يريدونها من الهيئات الحكومية.
- ✓ ثلث مسببات الفساد يمكن إزالتها عن طريق استخدام التكنولوجيا الحديثة في المجالات المختلفة، خاصة الفصل بين مقدم الخدمة ومتلقيها. حيث إن استخدام التكنولوجيا سوف يؤدي إلى تحقيق الشفافية في توصيل الخدمات الحكومية.

1.1. مبادرة الإصلاح :بدأت الهند مبادرة مكافحة الفساد استجابةً لعدد من العوامل الداخلية والخارجية ومنها:

- ✓رغبة الشعب في القضاء على الفساد، والمشاركة الإيجابية الفعالة، وعدم ترك هذه المهمة على عاتق الحكومة وحدها، حيث أصبح المجتمع المدني أكثر حرصًا على الحصول

[91] . http://www.khayma.com/mohgan73/101msdcf/3001.htm

على المعلومات والبيانات، وتحقيق مبادئ هامة مثل: الشفافية والمسؤولية والحساب، خاصة في وجود التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم، والذي يسهل تبادل ونشر المعلومات.

- ✓مطالبة الحكومة بوضع آليات الإصلاح المطلوبة في المجالات المختلفة.
- ✓ الرغبة السياسية في القضاء على البيروقراطية، وما تسببه من فساد.

2.1. الخطوات التي تم تنفيذها: تعمل المنظمات الأهلية غير الهادفة للربح بالهند بالمشاركة مع منظمةTransparency International للقضاء على الفساد داخل البلاد وفي تعاملاتها مع الخارج، وذلك عن طريق تطبيق عدد من الأسس وهي:

- ✓خفض مستويات الفقر في البلاد.
- ✓ تحقيق مبدأ الشفافية في القطاع التجاري
- ✓ تحقيق التنمية المستدامة.
- ✓تطبيق مبادئ الديمقراطية
- ✓تحقيق الأمن القومي.

3.1. الآليات المستخدمة لمكافحة الفساد.

- ✓إصلاح المجتمع المدني.
- ✓ الحد من انتشار الرشوة.
- ✓ تفعيل مشاركة المجتمع المدني لمكافحة الفساد.

كما قامت الهند بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الفساد، حيث تم تحديد أهم الجوانب التي من الممكن أن يساهم فيها ومنها:

- ✓مساندة المجتمع المدني في مكافحته للفساد.
- ✓الإصلاح السياسي.
- ✓ إنشاء هيئة لمكافحة الفساد.
- ✓عمل خطة قومية لمكافحة الفساد.

2. التجربة السنغافورية [92]

تعتبر تجربة سنغافورة من أنجح التجارب الدولية في مكافحة الفساد، حيث تحتل المرتبة الرابعة بين دول العالم، طبقًا لتقرير منظمة الشفافية العالمية عن عام 2005 حيث أن درجتها 9,4 (CPI)، مما يعكس نجاحها في مكافحة الفساد، ويرجع هذا النجاح إلى عدة عوامل منها:

- ✓الرغبة السياسية في القضاء على الفساد.
- ✓وضع استراتيجيات وآليات جادة لمحاربة الفساد.
- ✓رفض المجتمع المدني للفساد كوسيلة للعيش.

ونزولاً على رغبة السلطة والمجتمع المدني في مكافحة الفساد، فقد قامت سنغافورة بإنشاء "مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد

"Corrupt Practices Investigation Bureau CPIB .

1.2 **مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد:** يعتبر مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد هيئة مستقلة عن الشرطة، تقوم بالتحقيق في وقائع الفساد سواء في القطاع العام أو الخاص، وقد تم إنشاءه عام 1952. يرأس هذا المكتب مدير يتبع رئيس الوزراء مباشرة. ويمكن إيجاز دور"مكتب التحقيقات في ممارسات الفساد" CPIB فيما يلي:

- ✓إتباع سياسات من شأنها مكافحة الفساد في الجهاز الإداري والقطاع الخاص.
- ✓ التحقيق في سوء استخدام السلطة من قبل المسئولين.
- ✓ إرسال التقارير إلي الجهات التي يتبعها المتهمون بممارسة الفساد.

---

[92]. محمد عبد الغني عبد الحميد سيد ، تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد ، يناير 2018، اطلع عليه يوم 2018/10/25 ، ساعة 19.14 ، http://www.khayma.com/mohgan73/101msdcf/3001.htm

- ✓ مراجعة منظومات العمل في الهيئات الحكومية المختلفة وإعادة هندستها بما يعمل على التقليل من ممارسات الفساد.
- ✓ تقديم مقترحات لمكافحة الفساد في الجهات المختلفة.
- ✓عمل لقاءات مع المسئولين خاصة الذين يتعاملوا مع الجمهور للتأكيد على مبادئ الشرف والنزاهة ومكافحة وتجنب الفساد.
- ✓التحقيق فيما يرد إلى المكتب من شكاوى تفيد وقوع ممارسات فساد في أي جهة.
- ✓ التحقيق في ممارسات الفساد التي قام بها مسئولين في الحكومة.

8. تجربة الولايات المتحدة الأمريكية [93]

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل دول العالم في مكافحة الفساد والرشوة، حيث اتخذت إجراءات فعالة للقضاء على الفساد وآثاره السلبية. وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية من دول العالم المتقدمة في مكافحة الفساد، فوفقًا لمؤشر CPI فأن درجة الولايات المتحدة هي 7.6 مما يدل على نجاح سياستها في التصدي للفساد الإداري والحد منه. ويرجع نجاح الولايات المتحدة إلى تبنيها عدة مبادرات، شرعت في تنفيذها بدءًا من منتصف التسعينات.

كما حددت الولايات المتحدة الأمريكية ثمان محاور لمكافحة الفساد وهي:

- ✓ الإصلاح الاقتصادي.
- ✓ تحقيق الشفافية.
- ✓ رفع كفاءة الجهاز الإداري والهيئات الحكومية.
- ✓ الإصلاح المالي بهدف خلق هيئات مراقبة مالية لها سلطات مناسبة.

---

[93]. محمد عبد الغني عبد الحميد سيد، مرجع سابق

http://www.khayma.com/mohgan73/101msdcf/3001.htm

- ✓ استقلال القضاء.
- ✓ وضع قانون خاص للتعاملات التجارية الدولية بما يضمن حق كل طرف فيه.
- ✓ رفع مستوى وعي وثقافة الشعب.
- ✓ تجديد ومراجعة القوانين القائمة بما يضمن وجود جهاز فعال لمراقبة ممارسات الفساد داخل حدود الدولة.

4. ,التجربة التركية.[94]

أن مفاتيح نجاح التجربة التركية أمور عدة أولها وعلى رأسها محاربة الفساد، حيث قال أردوغان ذات مرة «نجحنا لأننا لا نسرق»، وترسيخ مفهوم أن الحكومة خادمة للشعب لا حاكمة للشعب، وتعزيز استقلالية القضاء وشفافيته، والاهتمام بالتعليم، حيث تحول الانفاق الأعلى في الميزانية العامة التركية من السلاح الى التعليم والصحة، وبدأت مرحلة المشاريع الكبرى المدرة للاموال، والتي حصدت رضا الشعب مثل إنشاء مئات الجامعات وعشرات المستشفيات، وقد صرف عليها من الاموال التي كانت تذهب في السابق للفساد والفاسدين!

وتم تقليص البيروقراطية القاتلة فتقاطرت على تركيا الاستثمارات الاجنبية وأصبح هناك 146 ألف شركة أجنبية تعمل على أرضها أحضرت معها التكنولوجيا المتقدمة فأصبحت تركيا تصدر ما كانت تستورده مثل الطائرات دون طيار المتقدمة، وزادت قيمة الصادرات ، كما تم استبدال القياديين الخاملين السارقين بالقيادات الكفؤة الأمينة، وتم الاستغلال الامثل للموقع الجغرافي لتركيا فتحقق النجاح الاسطوري لشركة طيرانها و حسب قوله عن شركة طيران عملاقة تحضر السائحين والمستثمرين من مشارق الأرض ومغاربها لبلدها.

---

[94].غادة بخش ، الفساد ومحاربته لنشر الإصلاح والتغيير ،ونجاح التجربة التركية ،أطلع عليه يوم 2018/12/20.ساعة 16.30. http://www.lahaonline.com/articles/view/37250.htm

"لا شك أن التجربة التركية حققت نجاحات كثيرة على أرض الواقع؛ لأنها رأت من الأهمية نشر العلم والتعليم؛ لأنها ترى عائقا كبيرا أمامها يسمى العلمانية، استطاع أن يفصل الشعب عن ربه وخالقه، فالناس تحتاج أن تتعرف من جديد على هذا الخالق وهذا لا يتأتى إلا من خلال العلم".

إن نجاح التجربة التركية ترك أثرا طيبا في نفوس المصلحين، و يظهر هذا الأثر في تحقق النجاح ذاته، وهذا مهم حيث يجني الحاصد ثمرة بذل لها الكثير من الجهد.

والأمر الثاني هو إشاعة ثقافة ربما تكون جديدة على محاربة الفساد وهو ما ركز عليه الأتراك بالعلم ومحاربة الجهل.

كما أن النجاح مرده إنشاء بعض المؤسسات "الدعوية" إن جاز التعبير لتأدية هذه المهمة، مثل: إنشاء المدارس التي تقوم بهذا الدور، وإنشاء دور النشر، فتكون مهمتها إيصال الكتاب الذي يحمل المعرفة والعلم لكل من يحتاجه، فضلا عن نشر المجلات والدوريات.

إن التجربة التركية نجحت فيما لم ينجح فيه الآخرون، حيث إنها حركت الشارع، من خلال نشر العلم ومحاربة الجهل والفساد، فدفعت قاطرة التنمية دفعا، والتف الناس حول هذه الأفكار لأنهم رأوا أنها مفيدة للغاية.

أن الشارع العربي والإسلامي لامس نجاح هذه التجربة، وبدأ الكثيرون يحاولون تقليدها، وهذا يلاحظ من خلال بعض الأعمال والأنشطة والفعاليات، ولا أكون مبالغا إذا ما قلت أن ثمار ذلك يظهر بوضوح .

ثامنا . أخلاقيات المهنة:

يحسن بنا ونحن نستعرض أخلاقيات المهنة أن نبدأ أولًا بتعريف الأخلاق باعتباره التصور الأولي لها، وحتى يكون ذلك توطئة لما بعده؛ ذلك أن الأخلاق منظومة متكاملة تنتظم العلاقات البشرية جميعًا، وعليها تقوم الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، علاوةً على أن الأخلاق وثيقة الصلة بالعقيدة الإنسان والإنسانية.

1.ماهية أخلاقيات المهنة

1.1 مفهوم الأخلاق

1.1.1.لغةً: جمع خُلُق، وهو السجية والطبع.

وحقيقته: أنه صورة الإنسان الباطنة، وهي نفسه وأوصافها ومعانيها المختصة بها، وهي بمنزلة الخَلْقِ لصورتِه الظاهرة وأوصافها ومعانيها، ولهما أوصاف حسنة وقبيحة، والثواب والعقاب يتعلقان بأوصاف الصورة الباطنة أكثر مما يتعلقان بأوصاف الصورة الظاهرة [95]

وفي المعجم الوسيط: الخُلُقُ: حال للنفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر من غير حاجة إلى فكر وروية [96].

2.1.1 الأخلاق اصطلاحًا: تعددت تعريفات علماء التربية لمعنى الأخلاق، ولعل المختار منها أن الخُلُقَ: "هيئة للنفس راسخة، عنها تصدر الأفعال بسهولة ويسر، من غير حاجةٍ إلى فكر وروِية[97]

---

[95]. انظر: لسان العرب، لابن منظور، مادة: (خ ل ق)، وانظر: الصحاح للجوهري: (1470/4)، والقاموس المحيط، للفيروزآبادي: (236/3)

[96]. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون :مجمع اللغة العربية: (252/1)

[97]. التعريفات، للجرجاني: (136).

فإنْ كانت الهيئة بحيث تصدر عنها الأفعال الجميلة عقلاً وشرعًا سميت الهيئة: خُلُقًا حسنًا، وإن كان الصادر منها الأفعال القبيحة سميت الهيئة: خُلُقًا سيئًا [98]

فقد أوضح هذا التعريف حالتين للأخلاق:

- ✓ الحالة الأولى: أن بعض الأخلاق تصدر عن طبيعة مزاجية.
- ✓ الحالة الثانية: أن بعض الأخلاق تُستفاد بالعادة والتدريب؛ وإلا لَمَا كان فائدةٌ من التهذيب والتأديب.

فالخُلُقُ إنما هو حصيلة التفاعل بين الصفات الفطرية والمكتسبة؛ بحيث تصبح عادةً متمثلة في السلوك خاضعة للمبادئ والقيم الإسلامية التي جاء بها الوحي لتنظيم حياة الفرد والمجتمع.

2.1. ماهية أخلاقيات المهنة:

1.2.1.لغة: العمل والعمل يحتاج إلى خبرة ومهارة

هي مجموعة من الصفات الحسنة التي لابد من توافرها في صاحب المهنة ليؤدي عمله على الوجه الأمثل، أو هي التزام الموظف بواجباته الوظيفية كما حددها القانون فهي مجموعة من المبادئ و المعايير التي تعد مرجعا للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة و التي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائها إيجابا أو سلبا فهي كذلك مجموعة من القواعد و الآداب و المبادئ و المعايير السلوكية و الأخلاقية التي يجب أن تصاحب و يتعهد صاحب المهنة القيام بها في مهنته اتجاه العمل و عناصره من العملاء و الزملاء و المرؤوسين و الرؤساء و المهنة و المجتمع و النفس و الذات، و تعد أساسا لتعاملهم و تنظيم أمورهم و سلوكهم في إطار المهنة.[99]

يمكن اعتبار أخلاقيات المهنة أنها المبادئ والمعايير التي تعتبر أساساً لسلوك أفراد المهنة المستحب، والتي يتعهد أفراد المهنة بالتزامها. كما يراها البعض مجموعة القيم والأعراف

---

[98]. السابق: (136)

[99]. أسامة محمد خليل، **دور أخلاقيات المهنة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية**، جامعة الأقصى، ص 17.

والتقاليد التي يتفق ويتعارف عليها أفراد مهنة ما حول ما هو خير وحق وعدل في نظرهم، وما يعتبرونه أساسا لتعاملهم وتنظيم أمورهم وسلوكهم في إطار المهنة. ويعبر المجتمع عن استيائه واستنكاره لأي خروج عن هذه الأخلاق بأشكال مختلفة تتراوح بين عدم الرضا والانتقاد، والتعبير عليها لفظا أوكتابة أو إيماءً، وبين المقاطعة والعقوبة المادية.

2. اخلاقيات المهنة مفهوم متعدد الجوانب والاشكال:

أصبحت "أخلاقيات المهنة" تشكل جزءًا رئيسيا من صناعة النمو في الشركات، عقب ذلك القدر الهائل من الفضائح والتجاوزات واتساع دائرة الجرائم والفساد الإداري خاصة جرائم الاختلاس والرشوة واستغلال النفوذ التي تشهدها الشركات على مستوى العالم وحاجة المجتمعات إلى وجود معايير وأخلاقيات عمل أكثر رُقِيًا، وضرورة تحديد علاقاتها بالعاملين والعملاء والشركات والجمهور، فضلا عن مراجعة المفاهيم الخاصة بأهداف الشركات.

ويعكس النمو بأهمية أخلاقيات الأعمال تحولاً حاسمًا في الرأي العام بشأن المسئولية الأخلاقية للمؤسسات والشركات.فقد كان من المتوقع أن تحقق الشركات أرباحًا للمساهمين من خلال إنتاج السلع والخدمات بأسعار تنافسية وفقًا للقوانين واللوائح السائدة في المجتمع التي تزاول فيه الشركات والمؤسسات أنشطتها. وحريٌ بالشركات في هذه الأيام أن تتولى المسئولية الأخلاقية عن العديد من القضايا، التي تشمل البيئة، والجنس ، والعرق، والمنتجات، ومعايير السلامة والصحة في بيئة العمل[100] .

[100] . Paine, L.S (2003) "Is Ethics Good Business?", Challenge, vol 46, no 2. March-April, pp 6-21.

وقد أدى فهم قيمة الأخلاقيات بالنسبة للعمل إلى عدة مظاهر من بينها انتشار قواعد الأخلاق ومدونات رسمية للوقوف علي المتطلبات الأخلاقية، وتعيين مسئولين إداريين يهتمون بمراعاة الجوانب الأخلاقية من أجل تحفيز المديرين والموظفين على التصرف وفقًا لما تقتضيه المعايير الأخلاقية.

وعلى الرغم مما تقدم، فإن هناك تباين بين ما يكتب عن الأخلاق وما يجري تطبيقه، حيث غالبا ما يحدث تعارض بين العمل والجوانب الأخلاقية،. ولا ريب أن هناك مديرون أكثر وعيا ويحرصون على مزاولة أنشطتهم وفقًا للمعايير الأخلاقية باعتبار أن ذلك خيار استراتيجي[101] بينما يتخذ بعض المديرين القواعد الأخلاقية كستار لاتخاذ قراراتهم الانتهازية، وخاصة في المواقف التي لا يستطيع فيها العامة التفرقة بين السلوك الأخلاقي والسلوك الانتهازي [102]

ويبدو أن الحاجة إلى تطبيق كل من الأخلاقيات والعمل بطريقة صحيحة لا تتوافق مع الرأي الشائع الذي يتبناه رجال الأعمال من أن "العمل عمل Business is Business"، ومع رأي "ميلتون فرايدمان" Milton Friedman بأن الأخلاقيات لا دخل لها بمفهوم "العمل عمل Business is Business " [103].

حيث يري ميلتون فرايدمان الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد في كتابة الصادر في 1963 أن الدوافع الاقتصادية هي أساس المشروع الخاص وأن وظيفته الأساسية هي تعظيم الربح لصالح حملة الأسهم، أما المسئولية الأخلاقية والاجتماعية فإنها ترتبط بالدوافع غير الاقتصادية وليست من طبيعة المشروع الخاص.

---

[101] . Thomsen, S. (2001) "Business Ethics as Corporate Governance" European Journal of Law and Economics", vol 11, no 2, pp 153-164.

[102] . Arthurs, H. (1990) "Ideology, Interest and Implementation of a professional Ethical Code", in D. MacNIven (ed) Moral Expertise London. Routledge.

[103] . Grace, D. and Cohen, S. Business Ethics: Australian Problems and Cases. Oxford, New York, Oxford University Press.

ويأتي هذا الرأي انطلاقا من أفكار ادم سميث في كتابة ثروة الأمم عام 1776 والتي تشير إلى أن خلق الثروة هو مسئولية الأفراد والدولة وان الشركة لها هدف رئيسي هو أن تبقي كمنشأ للثروة لتنتج السلع المادية وتجلبها إلى السوق وتحمى رأس المال وتعظم الربح.

ويغالى أحد أعلام الإدارة المعاصرين في تأكيد هذه الرؤية للمشروع الخاص، إلى أننا لو عهدنا إلى ملائكة كبار، وهم بطبيعتهم لا يبالون بشدة بدافع الربح، لتمنوا أن يحققوا ربحا [104]، والحقيقة أن فصل العمل عن الأخلاقيات أمر غير ممكن وغير مفضل. فالأخلاقيات ليست أمرًا اختياريًا. وقرارات وسلوكيات العمل عبارة عن أعمال أخلاقية لأنها تؤثر على حياة ورفاهة الآخرين.

ولا شك أن الأفراد الذين يتخذون قرارات متعلقة بالعمل ويعملون بموجبها إنما يُعبِّرون عن اختيارات أخلاقية سواء ارتضوا ذلك أم لا وسواء قصدوا ذلك أم لا. وإذا ما تظاهر هؤلاء بخلاف ذلك، فإنهم بذلك ينكرون الجوانب الإنسانية التي غرسها الله فيهم أو ينكرون طبيعتهم الأخلاقية.[105] ليس ذلك فحسب، بل إن تجاهل دور الأخلاق في العمل يعني إنكار أن هناك طرق صحيحة وأخرى خاطئة لمزاولة العمل.

فبعد مرور قرون على أفكار ادم سميث، وفي ظل تطور المجتمعات الغربية والتحولات الإدارية الكبيرة والأزمات التي عصفت بعدد من الشركات لأسباب لاأخلاقية بدأ بروز دعاه جدد ووسائل ومفاهيم لجعل الأخلاق عنصرا حاكما للنمو والتدقيق في اختيار المدراء، وبدا أن البعد عن القيم الأخلاقية أمر لا يثبت طويلا لأنه مضاد للفطرة، معارض للعلم، مخالف للعقل،

---

[104]. بيتر ف. دراكر: **التكنولوجيا والإدارة والمجتمع**، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976. ص 207.

[105] . Woller, G.M (1996) "Business Ethics Society and Adam Smith: Some Observations on the Liberal Business Ethos", Journal of Socio-Economics, Vol 25, no 3, pp 311-332.

يتنافى مع معطيات الواقع، ويتجاوز كل القيم الأساسية التي تشكل على أساسها الإنسان ، وان أصالة الفكرة الأخلاقية وسموها ووحدتها لن تنزل عن عرش سيادتها ما بقيت مثلها العليا قائمة في خاطر البشرية.

وينطوي مفهوم "أخلاقيات المهنة" على معانٍ متعددة، فليس هناك تعريف محدد ودقيق لأخلاقيات الأعمال بل إن هناك اختلاطا في مفهوم أخلاقيات العمل وأخلاقيات الإدارة، والسلوك الأخلاقي، فقد تعني أخلاقيات العمل استخدام الأخلاقيات كاستراتيجية عمل لتحسين سمعة وأداء الشركة. وقد يشير إلى التبعات الأخلاقية لقرارات وسلوكيات العمل، وتأثيرها على رفاهة الناس والبيئة.بحيث تكون مجموعة من المبادئ التي تهيمن على السلوك الإداري وتتعلق بما هو صحيح أو خطأ.

كما يمكن أن يشير أيضًا إلى السلوك الأخلاقي للإدارة، وأصحاب العمل، والموظفين في تحقيق أهداف المؤسسة، أو تبني قواعد أخلاق تهدف إلى التأثير في سلوكيات الموظفين. وأخيرًا، فإن أخلاقيات العمل قد تعني الالتزام بالقيم الأخلاقية (الأمانة، والاستقامة، والثقة، والصدق) في العمل. وينطوي هذا البحث على تلك المعاني.

3. **أهداف أخلاقيات المهنة**[106]:

- ✓ ضبط السلوك المهني الذي يجب أن يتحلى به المؤتمنون على مصالح الدولة.
- ✓ فهم الواجبات المهنية و التذكير بنظام الجزاءات الإيجابية و السلبية كوسيلة من الوسائل الناجحة لتفادي بعض المظاهر المسلكية المحضورة.

[106].سعيد بن ناصر الغامدي، **أخلاقيات العمل ضرورة تنموية و مصلحة شرعية الإدارة العامة للإعلام و الثقافة**، إدارة الثقافة و النشر، ص 37.

- ✓ ضمان التوازن بين الأحكام الأخلاقية و ضرورة المحافظة على حريات و حقوق الموظفين و العاملين.
- ✓ إزالة الطابع التسلطي الذي يمكن أن تتصف به إدارة ما.
- ✓ يساعد على الأمن المهني بين الإدارة و الأفراد.
- ✓ يساعد في توضيح نوع و مقدار كل وظيفة و سلطاتها و مسؤولياتها وواجباتها.
- ✓ يساعد على وضع أسس الترقية في المؤسسة.
- ✓ تضمن حفظ الحقوق و أداء العمل على الوجه الأكمل
- ✓ تهدف إلى إقامة العدل مع النفس و مع الآخرين
- ✓ تحقيق النمو الاجتماعي
- ✓ تحقيق أرباح تعود بالفائدة على أرباب العمل

وتترتكز أهداف أخلاقيات المهنة على تحديد السلوكات وضبط التعاملات الي من شأنها جعل المهنة تحقق الغاية الموجودة من أجلها والذهاب بعيدا في تحقيق أهدافها.

وتختلف هاته الاخلاقيات من مهنة لأخرى ، فأخلاقيات مهنة الطب تختلف عن أخلاقيات القاضي وتختلف كذلك عن أخلاقيات المعلم، كما أننا نلاحظ أنه في الفترة القليلة الماضية تم ترسيم أخلاقيات المهنة في أغلب القطاعات في وثيقة رسمية توزع لدى الموظفين وتشرح أهم الاخلاقيات التي يجب على الموظف التحلي بها أثناء تأدية مهامه .

وهناك قطاعات استحدثت مجلسا لأخلاقيات المهنة والذي من صلاحياته النظر في تجاوز الموظفين للأخلاق المنصوص عليها أثناء تأدية الوظيفة أو المهنة من حيث:

✓ضبط السلوك المهني الشخصي الذي يجب أن يتحلى به المؤتمنون على مصالح الدولة

✓ فهم الواجبات المهنية والتذكير بنظام الجزاءات الإيجابية والسلبية كوسيلة من الوسائل الناجحة لتفادي بعض المظاهر المسلكية المحظورة

✓ضمان التوازن بين الأحكام الأخلاقية وضرورة المحافظة على حريات وحقوق الموظفين والعاملين.

✓إزالة الطابع التسلطي الذي يمكن أن تتصف به إدارة ما. [107]

وعليه يمكن اعتبار أخلاقيات المهنة أنها المبادئ والمعايير التي تعتبر أساساً لسلوك أفراد المهنة المستحب، والتي يتعهد أفراد المهنة بالتزامها. كما يراها البعض مجموعة القيم والأعراف والتقاليد التي يتفق ويتعارف عليها أفراد مهنة ما حول ما هو خير وحق وعدل في نظرهم، وما يعتبرونه أساسا لتعاملهم وتنظيم أمورهم وسلوكهم في إطار المهنة.

ويعبر المجتمع عن استيائه واستنكاره لأي خروج عن هذه الأخلاق بأشكال مختلفة تتراوح بين عدم الرضا والانتقاد، والتعبير عليها لفظا أوكتابة أو إيماءً، وبين المقاطعة والعقوبة المادية.

كما تترتكز أهداف أخلاقيات المهنة على تحديد السلوكات وضبط التعاملات الي من شأنها جعل المهنة تحقق الغاية الموجودة من أجلها والذهاب بعيدا في تحقيق أهدافها، وتختلف هاته الاخلاقيات من مهنة لأخرى ، فأخلاقيات مهنة الطب تختلف عن أخلاقيات القاضي وتختلف كذلك عن أخلاقيات المعلم، كما أننا نلاحظ أنه في الفترة القليلة الماضية تم ترسيم أخلاقيات المهنة في أغلب القطاعات في وثيقة رسمية توزع لدى الموظفين وتشرح أهم الاخلاقيات التي يجب على الموظف التحلي بها أثناء تأدية مهامه ، بل وهناك قطاعات استحدثت مجلسا لاخلاقيات المهنة والذي من صلاحياته النظر في تجاوز الموظفين للأخلاق المنصوص عليها أثناء تأدية الوظيفة أو المهنة .

---

[107]. مقدم، سعيد ، **أخلاقيات الوظيفة العمومية، دراسة نظرية تطبيقية**، ط1 الجزائر، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر، 1997.

4. مصادر أخلاقيات المهنة:

لأخلاقيات المهنة عدة مصادر تجتمع أغلبها في :

4.1 .المصدر الديني: تعد الأديان السماوية أهم مصدر من مصادر الأخلاقيات، وقد أكدت السنة النبوية الشريفة وفصلت ما ورد في القرآن الكريم. وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال "علموا ولا تعنفوا، فإن المعلم خير من المعنف"[108]. وقال " علموا وأرفقوا ويسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا".

4.2.**الثقافة العربية الإسلامية:** كان موضوع أخلاقيات مهنة التعليم من الموضوعات الرئيسة التي تناولها العرب والمسلمون بالدراسة وسبقوا فيها غيرهم، وكانوا أول من أدركوا في كتبهم أهمية المبادئ والأسس الأخلاقية التي تقوم عليها المهنة.

4.3. التشريعات والقوانين والأنظمة: تعد التشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها من المصادر الأخلاقية فهي تحدد للموظفين الواجبات الأساسية المطلوب إليهم التقيد بها وتنفيذها ويقصد بالتشريعات دستور الدولة، وجميع القوانين المنبثقة عنه.

4.4. العادات والتقاليد والقيم: يعتبر المجتمع المدني الذي يعيش فيه الفرد ويتعامل معه في علاقات متشابكة ومتداخلة مصدرا مهما من المصادر التي تؤثر في أخلاقيات المهنة للأفراد الذين يتعاملون ويتعايشون في هذا المجتمع سواء على مستوى علاقة الموظف بالمجتمع المحلي أم على مستوى علاقته مع زملائه داخل المؤسسة، أم على مستوى علاقته مع الطلبة.

---

[108]حديث نبوي، رواه الصحابي أبو هريرة . رضي الله عنه . وأورده الإمام الألباني في كتابه (ضعيف الجامع) الرقم: 3731 ، ومروي في (مختصر المقاصد) للزرقاني بدرجة (حسن لغيره)، وفي (كشف الخفاء) للعجلوني (له شواهد

5. أهمية أخلاقيات المهنة :

لا يكتمل سير الحياة الإنسانية بانتظام إلا بضوابط سلوكية تنظم علاقة الناس فيما بينهم وتمثل الأخلاق أهم الضوابط التي حثت عليها التشريعات السماوية، والأخلاق تعد بمثابة دعامة أولى لحفظ الأمم والمجتمعات وضمان سيرها، والحكم على أية حضارة ومدى تقدمها أو تدهورها هو حكم على مدى التزامها بالأخلاق الفاضلة أو عدمه، كما أنها أساس لصلاح جميع الأعمال والعبادات التي يقوم بها الفرد لتتحقق له السعادة في الدنيا والآخرة .وقد وضح أن أهمية وفوائد الأخلاق في مجال العمل هي :

- ✓ .أن المنظمة قد تتكلف الكثير نتيجة تجاهلها الالتزام بالمعايير الأخلاقية وبالتالي يأتي التصرف الأخلاقي ليضع المنظمة في مواجهة الكثير من الدعاوي القضائية وغيرها
- ✓تعزيز سمعة المنظمة على صعيد البيئة المحلية والاقليمية والدولية وهذا له مردود ايجابي على المنظمة.
- ✓الحصول على شهادات عالمية وامتيازات خاصة، ويقترن بالتزام المنظمة بالعديد من المعايير الاخلاقية في إطار الإنتاج والتوزيع والاستخدام والاعتراف بالخصوصيات والعمل الصادق والثقة المتبادلة ودقة وصحة المعلومات.

6. مبادئ أخلاقيات المهنة:

من التعاريف التي عرفت بها أخلاقيات المهنة نجد تعريفا لبلال خلف السكارنه الذي عرفها بأنها "المبادئ والمعايير التي تعد مرجعا للسلوك المطلوب لأفراد المهنة الواحدة، والتي يعتمد عليها المجتمع في تقييم أدائهم إيجابا أو سلبا" [109].

وهي المبادئ والمعايير التي تعتبر أساسا لسلوك أفراد المهنة والتي يتعهدون بالتزامها ومراعاتها وعدم الخروج على أحكامها. .

و المهن العامة تتطلب من العاملين سلوكا لا بد أن يتوافق مع القواعد الأخلاقية المتفق عليها و القوانين السائدة في الأنظمة، كما تستمد كما سبق و ذكرنا من الأخلاق و المبادئ الفاضلة التي أرسى قواعدها القرآن و السنة المطهرة، و من أقوال الحكماء والفقهاء و العلماء و المسلمين [110]. وهي :

- ✓ **التقوى:** و هي مفتاح سعادة المسلم في الدنيا والآخرة حيث ربطها الرسول صلى الله عليه و وسلم بحسن الخلق في حديث أخرجه الإمام أحمد عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "أتدرون أكثر ما يدخل الجنة التقوى و حسن الخلق".
- ✓ **الأمانة:** وهي مفتاح الإيمان إذ لا إيمان لمن لا أمانة له و لا دين لمن لا عهد له.
- ✓ **الصدق:** أرفعها الصدق مع االله عز وجل ثم الصدق مع الناس.

---

[109]. بلال خلف السكارنه، **أخلاقيات العمل** ، دار ميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط 3، عمان ،2013 ،ص 21

[110]. **نفس المرجع**، ص 103

- ✓ **البشاشة و حسن التعامل مع الآخرين:** لقوله صلى الله عليه وسلم , تبسمك في وجه اخيك لك صدقة
- ✓ **الرقابة الذاتية:** و التي تعتمد على يقظة الضمير وصحوته ، ربط الضمير الحي في السر و العلن بخالقه و هي أسمى أنواع الرقابة الوقائية، و ضمان الأمان ضد الفساد، و هذا ما نلاحظه في المنظمات الإدارية في الغرب رغم التطور التكنولوجي الذي حدث في هذه المنظمات ذلك و مستوى الإنتاج الا انها تبقى عاجزة عن مواجهة مظاهر الفساد الإداري، ذلك لأنه يصعب كشفه بضبطه لأنه يتعلق بالضمائر لذا اعتنى الإسلام اهتماما بالسلوك ا الإنساني[111].
- ✓ الكفاءة [112] :ونقصد بها ''تركيبة من المعارف والمهارات والخبرة والسلوكيات التي تمارس في إطار محدد، وتتم ملاحظتها من خلال العمل الميداني، والذي يعطي لها صفة القبول، ومن ثم فإنه يرجع للمؤسسة تحديدُها وتقويمُها وقبولُها وتطويرُها.

---

[111]. بلال خلف السكارنه، **مرجع سابق**، ص 104

[112]. عبدالله بن عبدالغني ،**التطوير التنظيمي المفاهيم النماذج الاستراتيجيات**، ط 5، دار حافظ للنشر والتوزيع،2009، ص 78.

وتهتم أخلاقيات المهنة بكيفية التصرف اللائق أثناء ممارسة الأنشطة المهنية المختلفة .كما تعبر عن ضرورة أداء الموظف لمهامه في كل وقت وفق قانون الدولة، الإقليم، المجتمع، والمنظمة التي يشتغل فيها .[113]

فأخلاقيات المهنة عبارة عن ثقافة مستمدة من قيم الفرد تدفعه لأن يكون مسئولا عن العمل الذي يقوم به. وقد تم تحديد مجموعة من الخطوات يمر فيها الموظف حتى يصل إلى المستوى المقبول من أخلاقيات المهنة كما يراها جوهره وفوزية[114]وهي:

- ✓ **لانضباط:** بحيث أن الغياب والتأخر يعد من أهم العوامل المؤثرة على الأداء السلبي للموظف، ويمكن للموظف الوصول إلى أعلى درجات الانضباط من خلال جعل وظيفته من أهم أولوياته، ٍ معرفة واجباته والخطة الزمنية لإنجازها، ضبط الوقت، إعطاء لنفسه الراحة الكافية، علام وا الجهات المعنية في حالة غيابه.
- ✓ **صفات الموظف:** فالمشرف يتوقع من الموظفين التعاون مع بعض لتحقيق أهداف العمل لذلك يجب على الموظف أن يحسن علاقته بالمنظمة ، بالوظيفة، وبزملاء العمل، ومن بين الصفات التي يجب أن تتوفر في الموظف: الولاء، الصدق، الثقة المتبادلة، التبادل والتعاون في انجاز المهام، الأمانة، وروح المسؤولية.

---

[113]. جوهرة، إقطي، فوزية، مقراش، **أثر حوكمة المستشفيات على أخلاقيات المهنة الطبية**. حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر 6-7 مايو، 2012 ، ص8.

[114]. جوهرة، إقطي، فوزية، مقراش ، **مرجع سابق** ، ص9.

- ✓ **فرق العمل:** بحيث تضمن فرق العمل انجاز المهام بكفاءة وفعالية أكثر، تحقيق أهداف المنظمة وأهداف الموظف من خلال كسبه لمعارف ومهارات جديدة، لذلك على الموظف احترام أعضاء فريق العمل، الالتزام بفعالية ضمن عمل الفريق، روح التضحية، فتح فرص التعلم و مجال للآخرين للتعلم، التوجه نحو المستهلك وتحقيق أهداف المنظمة، التحلي بالسلوكيات الإيجابية في علاقته مع أعضاء فريق العمل، والثقة في الآخرين.
- ✓ **المظهر**: بحيث أن مظهر الموظف يعطي صورة واضحة عن التزامه واحترامه للوظيفة، للمنظمة، لزملائه الموظفين، للجهات العليا، وللمستهلكين.
- ✓ .**المواقف:** فيجب أن تكون للموظف مواقف إيجابية تعكس ثقته في نفسه .
- ✓ الإنتاجية: حيث يمكن للموظف من تحسين إنتاجيته من خلال احترام إجراءات العمل، إجراءات السلامة، وطرق استخدام موارد المنظمة .
- ✓ **المهارات التنظيمية:** إذ يجب على الموظف إدارة وقته وتطوير مهاراته من خلال أداء مهامه في المنظمة.
- ✓ .**الاتصال:** فعلى الموظف أن يملك قدرات عالية على الاتصال الفعال مع الآخرين سواء كان الاتصال لفظيا . أو غير لفظي بحيث يظهر ثقافة الاحترام والشعور بالآخرين.
- ✓ .**التعاون:** من خلال علاقات عمل جيدة تعتمد على فعالية إدارة تصادم الأدوار والحل الجماعي لمشكلات العمل.

- ✓ **الاحترام:** فلا يمكن أداء أي عمل مع الآخرين إذا لم يدرك الموظف سياسات احترامه لمن هم أعلى أو أقل منه في المستوى الوظيفي.

وباختصار يمكن حصر مبادئ اخلاقيات المهنة كما نصت عليها المعايير الدولية لمهنة المراجعة الداخلية والصادرة عن المعهد الدولي للمراجعيين الداخليين على مبادئ أخلاقيات المهنة وهي كالتالي [115]:

- ✓ **الاستقامة** :استقامة المدققين الداخليين من شأنها إرساء دعائم الثقة وهذا يشكل الاساس للاعتماد على آرائهم وأحكامهم
- ✓ **الموضوعية** :الموضوعية في جمع وتقييم وتبيلغ المعلومات المتعلقة بالجهة محل المراجعة دون التاثر باراء او مصالح شخصية
- ✓ **الحفاظ على السرية** :حيث تكون المعلومات التي يتم الحصول عليها سريه يجب عدم الافصاح عنها
- ✓ **الكفاءة:** مهنة المراجعة تحتاج معرفة بالمعايير الدولية وقدرة على تحسين وتطوير المهارات

[115].عن صفحة الرئيسية ل جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز 2018م /يوم 2018/11/20 https://audit.psau.edu.sa/ar/page/1-168.

7. أسباب الاهتمام بأخلاقيات المهنة:

بدءًا من المقدمة الأساسية التي تقتضي بأن الأخلاقيات تدور حول اتخاذ اختيارات وقرارات صحيحة بما تمثله من خطوط توجيهية للمديرين في صنع القرار، حيث تزداد أهميتها بالتناسب مع آثار ونتائج القرار، فقد حظيت أخلاقيات العمل بالاهتمام على نحو واضح وملفت للنظر وظهرت مصطلحات جديدة مثل قواعد وآداب المهنة وأخلاقيات الوظيفة وأخلاقيات الأعمال، وباتت الشركات تتسابق لإصدار مدونات أخلاقية، والسؤال المطروح هو لماذا هذا الاهتمام وهذا التطور وبهدف الإجابة على ذلك نورد ما يلي :

1.7 التحول في مفاهيم الكفاءة وأهداف الشركات :

كان الهدف الرئيسي للشركات يعتمد على تحقيق أرباح لأصحاب العمل بصفة أساسية وفقًا لقواعد السوق وبدون غش أو احتيال. وبالأخذ في الاعتبار التركيز على تحقيق الأرباح باعتبار أن الشركة آلة للربح وان كفاءة الشركات تعنى أن الحصول على الربح هو الطريقة الفضلي للأداء، فلا غرو أن تعظيم قيمة المساهمين كانت الهدف المشترك في الجانب النظري والعملي منذ العقود الأولي من القرن الماضي وحتى فترة التسعينيات، بل قيل أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك الهدف هو ربط دخل الإداريين بقيم الأسهم. وقد ساد الاعتقاد بأن هذا النوع من الربط سوف يؤدي إلى تلافي تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين، ومن ثم يمكن التخلص من المشكلات الأخلاقية التي تنشأ عادة بين المديرين والملاك.

ومن الناحية العملية، بدأ المديرون يركزون جل اهتمامهم على زيادة أسعار أسهم الشركة على حساب مؤشرات الأداء الأخرى. وأدت زيادة أسعار الأسهم إلى تبرير أي سلوك من سلوكيات الشركة الأخرى، بما في ذلك منح رواتب تشجيعية هائلة إلى المسئولين الإداريين، وتجاهل العاملين، وتخفيض معايير السلامة والصحة، وإهمال العوامل الحيوية التي تحقق المصلحة طويلة الأجل للشركة وتضمن استمراريتها، مثل التدريب والبحوث والتطوير.

وبالإضافة إلى ذلك، أدى التركيز على ارتفاع قيمة الأسهم إلى تبرير ارتكاب تصرفات غير قانونية مثل تزييف الحسابات وتداول الأسهم اعتمادا على معرفة معلومات من داخل الشركة. وبدلاً من حل المشكلة الأخلاقية، أدت الحوافز المالية الكبيرة الممنوحة للمسئولين الإداريين إلى خلق مشكلات أكثر خطورة وتكلفة وشاركت في انهيار المؤسسات الكبرى مثل إنرون Enron وورلدكوم Worldcom.

2.7 تعقد وتداخل المصالح في الشركات الحديثة:

وبالأخذ في الاعتبار أن نتائج قرارات وأنشطة الشركة لا تقتصر على المساهمين فحسب بل تؤثر على العاملين والموردين والعملاء، والجمهور يتولى المديرون مهامًا ومسئوليات لا تتوقف عند المساهمين فقط. وبصفة خاصة، فحينما يقوم المديرون بتعيين العاملين، فإنهم

بذلك يوقعون عقدًا ضمنيًا بتوفير عاملين مقابل أجر عادل لأداء مهام محددة عادلة في بيئة عمل آمنة وصحية.

ونظرًا لأهمية الجهد والتعاون الذي يبذله العاملون في نجاح الشركة، فإن استراتيجية العمل الصحيحة تقتضي أن يهتم المديرون بمصالح العاملين كما لو كانوا يهتمون بمصالح المساهمين مما يخلق مصلحة واضحة للعاملين في نجاح المؤسسة ويزيد ثقتهم في الإدارة فيجب أن يكون المديرون مسئولين عن المساهمين والعاملين على حدٍ سواء.

3.7 إرساء مبادئ الإدارة السليمة (الحوكمة) :

في ظل البحث عن أدوات لمعالجة المشكلات والأزمات التي أدت إلى انهيار عدد من الشركات لأسباب عدم التزام المسئولين فيها بأخلاقيات العمل، فقد نتجت مجموعة من الأسس والممارسات التي تطبق بصفة خاصة علي الشركات المملوكة لقاعدة عريضة من المستثمرين (الشركات المساهمة) وتتضمن الحقوق والواجبات لكافة المتعاملين مع الشركة مثل مجلس الإدارة والمساهمين، الدائنين، البنوك والموردين، والمجتمع.

وتظهر من خلال النظم واللوائح المطبقة بالشركة والتي تحكم اتخاذ أي قرار قد يؤثر على مصلحة الشركة أو المساهمين بها وهو ماعرف بمصطلح الإدارة الرشيدة والحوكمة، حيث توفر (الحوكمة) الإطار التنظيمي الذي يمكن الشركة من تحقيق أهدافها، وتحدد القواعد

المتعلقة بكيفية اتخاذ القرارات والشفافية والإفصاح عن تلك القرارات، وتحديد السلطة والمسئولية للمديرين والعاملين بالشركة، وحجم ونوعية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها للمستثمرين الأمر الذي يصب في صالح حماية حقوق صغار المساهمين .

وفي الولايات المتحدة، حفزت الفضائح المالية على إجراء تفحص دقيق وإصلاح شامل للقوانين المتعلقة بسلوك شركات الأعمال، وذلك من خلال قانون ساربينز – أوكسلي Sarbanes–Oxley Law لعام 2002. يصف إثيوبِس تافارا وروبرت ستراهوتا، من مفوضية الأوراق المالية والمبادلات الأميركية (Securities & Exchange Commission SEC)، تعاون المفوضية مع منظمي التعامل بالأوراق المالية والمبادلات الأجانب لمساعدة الشركات الأجنبية في مواجهة المعايير الصارمة الجديدة التي يفرضها هذا القانون. ويقول كريستوفر رأي،وهو المسئول في وزارة العدل الأميركية، إن قانون ساربينز–أوكسلي Sarbanes–Oxley Law وفرّ للمُدّعين العامين ترسانة أكبر من الأدوات التي تمكّنهم من مقاضاة المخالفين للقوانين في الشركات الكبيرة.[116]

فخضوع الشركة للمساءلة والمحاسبة وتحملها المسؤولية إزاء حملة الأسهم وأصحاب المصلحة الآخرين فيها تضمنها مجموعة من الواجبات – المنصوص عليها بدرجة أو بأخرى في العديد من البلدان المتطورة – التي يتعين على أعضاء مجلس الإدارة أن يتقيدوا بها عند

---

[116]. تعزيز التنمية من خلال الحوكمة الشركاتية ، مجلات إلكترونية مختارة ، موقع وزارة الخارجية الأمريكية
http://usinfo.state.gov/journals/ites/0205/ijea/ijee0205.htm

اتخاذ القرارات. وتُعرف هذه الواجبات أو المهمات بالواجبات الائتمانية أو مسؤوليات العهدة بالأمانة. وهي تشمل واجب توخي الحذر، وواجب الولاء للشركة، وواجب التحلّي بالنزاهة والشفافية، وواجب العمل بنية حسنة.

ويمكن أن تؤدي مخالفة إحدى هذه الواجبات إلى تحميل أعضاء مجلس الإدارة المسؤولية إزاء مراقبي تطبيق القوانين التنظيمية الحكوميين أو إزاء حملة الأسهم. ففي الولايات المتحدة، مثلاً، يستطيع حملة الأسهم إقامة الدعاوى على مديري الشركة إما بصفتهم الشخصية أو بالنيابة عن الشركة للحصول على تعويض وتصحيح أي مخالفة مزعومة لواجب العهدة الائتمانية. ومثل هذه الدعاوى كثيرة جداً في الولايات المتحدة كما تشهد على ذلك مجموعة دعاوى حملة الأسهم ضد شركات إنرون وتايكو وورلدكوم وغيرها من الشركات العديدة الأخرى. وفي حين أن بعض الدعاوى مُحِقّة وبعضها غير مُحِقّ، إلا أن إمكانية إقامة مثل تلك الدعاوى يُشكّل حافزاً قوياً لأداء أفضل من قبل أعضاء الإدارة.[117]

4.7 الاهتمام بالتعليم والتدريب :

إن التطور الأوسع في مجال أخلاقيات الأعمال نجده في مجال التعليم والتدريب، ففي الدول الصناعية أخذت هذه المادة تدرس وتصدر فيها الكتب المتخصصة والمنهجية على نطاق واسع، ويوجد في الولايات المتحدة الأمريكية حاليا أكثر من 500 مقرر تدريسي من

---

[117]. ***إيرا م. ميلستاين*** 2005 : إرساء أسس النمو الاقتصادي ، تعزيز التنمية من خلال الحوكمة الشركاتية ، مجلات إلكترونية مختارة ، موقع وزارة الخارجية الأمريكية
http://usinfo.state.gov/journals/ites/0205/ijea/ijee0205.htm

مقررات أخلاقيات الأعمال تدرس في الجامعات بدوام كامل وان 90% منها تقدم نوعا من التدريب في هذا المجال وحتى عام 1993 كان هناك ما لا يقل عن 16 مركزا بحثيا لأخلاقيات العمل [118]والأعمال.

وفي عام 2004 أصدرت جمعية إعلاء شأن كليات ومدارس إدارة الأعمال والتجارة، وهي الهيئة الدولية التي تصادق على إنشاء كليات الأعمال والتجارة، مبادئ توجيهية لدمج الأخلاقيات والحوكمة في مواد تدريس الإدارة العالمية. وتركز هذه المبادئ التوجيهية على أربع مجالات: هي مسؤولية شركات الأعمال في المجتمع والقيادة الأخلاقية وصناعة القرارات الأخلاقية وحوكمة الشركات [119]

5.7 الالتزام بروح القانون وأهمية البعد الاجتماعي:

تؤدي الرؤية الضيقة لأخلاقيات العمل – التي تقصر دور مشروعات العمل على مجرد تحقيق الأرباح ضمن إطار قواعد السوق – إلى تجاهل ممارسات العمل الضارة، بسبب الالتزام الحرفي بنصوص القانون وتجاهل روح القانون. ومن أمثلة ذلك الفشل في معالجة الأمور الخارجية السلبية التي تعرفها المؤسسة وتكون غير معروفة لدى صانعي السياسات

---

[118] . A. Stark, What Is The Matter With Business Ethics? Harvard Business Review Bol. 71, No. 3, May–June 1993, pp 38–48.

[119] . Mary C. Gentile, International Business Consultant , Managers for the Future, Electronic Journal of the U.S. Department of State February 2005 .

والجهات الرقابية، أو تكون معروفة لديهم، ولكن مراقبة ومتابعة تلك الممارسات يكون أمرًا باهظ التكلفة.

6.7 البحث عن إنتاج ما هو مفيد للبشر وتحسين نوعية الحياة :

ومن الأمور الواضحة التي تحظى بأهمية كبرى ولكن قد تم إغفالها حتى من أولئك الذين يتبنون الرؤية الشاملة لأخلاقيات العمل، إنما تتعلق بما يجب ومالا يجب أن تنتجه المؤسسات. ففي المجتمعات التي تشجع المشروعات الحرة، يسود اتجاه عام بأن المؤسسات لها الحق في إنتاج ما تراه مربحًا لها، شريطة ألا تكون المنتجات والخدمات التي تنتجها محظورة بموجب القانون. وهكذا تتاح الفرصة للشركات والمؤسسات بأن تخلق احتياجاتها وأن تستخدم الأساليب الدعائية والأساليب التسويقية والترويجية الأخرى ذات الصلة في إقناع المستهلكين بشراء منتجاتها وخدماتها. ولا يوجد شيء خاطئ في إيجاد الاحتياجات الحقيقية التي تسهم في تحقيق الراحة والرفاهية في الحياة.

وعلى الرغم من ذلك، تقوم الشركات في كثير من الحالات بإيجاد احتياجات ورغبات عالية التكلفة وغير مفيدة لا لشيء سوى لتحقيق الأرباح. وقد ترى الإدارة أن ذلك العمل "جيد"، ولكنه في الحقيقة عمل لا فائدة منه ويؤدي إلى تبعات غير مرغوبة اجتماعيًا. وهذا هو المصدر الرئيسي للاستهلاك الزائد والعامل الأساسي الذي يدفع الناس إلى إجهاد أنفسهم بالعمل والإفراط في الاستهلاك.

7.7 العولمة وأخلاقيات العمل :

بات من الصعب إخفاء الانتهاكات والممارسات غير الأخلاقية . ومع حلول عصر البريد الإلكتروني والإنترنت، أصبحت المخالفات الأخرى التي ترتكبها الشركات، مثل اللجوء إلى استغلال الأطفال في العمل وظروف العمل الاستغلالية، أكثر شيوعا، مع ما يرافق ذلك كثيرا من الآثار السلبية في قطاع الأعمال التجارية.

وتوجه العديد من المنظمات غير الحكومية اتهاما مؤداه أن مصادقة الشركات عالميا على مدونات السلوك الطوعية لا تعدو كونها مناورة علاقات عامة لمساعدتها على تجنب القواعد الملزمة والمعايير الدولية النافذة لسلوك قطاع الأعمال التجارية. وفي الواقع، فقد وسع موقع المنظمة غير الحكومية المعنون "مراقبة الشركات (Corporate Watch)" على شبكة الإنترنت تعريف "التضليل الإعلامي البيئي" ليشمل "ظاهرة الشركات التي تدمر المجتمعات والبيئة وتسعى للحفاظ على أسواقها وتوسيعها بتقديم نفسها على أنها من محبي البيئة ومن قادة معركة القضاء على الفقر".

وتعد العولمة سببًا آخر من أسباب الاهتمام بالأخلاقيات حيث برزت مدونات ومنظمات غير حكومية عبر شبكة الإنترنت تعكف على رصد المخالفات التي ترتكبها الشركات. كما أن العولمة قد أوضحت مشكلة اختلاف الثقافات بين مديري الأعمال في ظل انفتاح الأسواق وتغلغل بعض الشركات في أسواق مختلفة حول العالم.

الخاتمة

تحرص الدول على محاربة الفساد الاداري لأنه يشكل آفة خطيرة في جميع ميادين الأمن والاقتصاد والتنمية ويؤدي إلى انهيارها مما يسبب اعاقة تقدم البلد ونهب ثرواته ومنع حركة العمران التقدم والرفاهية الاقتصادية بالاضافة الى تفشي هذه ظاهرة يسبب عرقلة مسيرة تطور الدولة وعدم تحقيق الأهداف التي تتوخاها في مسيرة عملها ، ان الفساد الاداري له امتدادات طويلة في المجتمع ، فهو ينتشر في البنى التحتية في الدولة والمجتمع والجهاز الوظيفي ونمط العلاقات المجتمعية فيبطيء من حركة تطور المجتمع والتقدم الاقتصادي لذا يجب أن تعزز الحكومات من قدراتها من خلال الشفافية واصدار القوانين وتطبيقها على ارض الواقع حتى تتمكن من تحديد الفساد ومعالجته وفق القانون وبناء مجتمعاً سليماً معافى خالياً من الأمراض الاجتماعية واعادة الأمور الى وضعها الصحيح ومواكبة عجلة تقدم الدول بكافة النواحي.

وخلاصة القول يمكن القول أن مكافحة الفساد الإداري لا يمكن أن تتحقق من خلال حلول جزئية، بل ينبغي أن تكون شاملة تتناول جميع مرتكزات الإدارة من بنيتها وهيكليتها إلى العنصر البشري العامل فيها إلى أساليب العمل السائدة فيها.

قائمة المراجع:

مراجع من القرءان الكريم:

1. سورة البقرة ، الآية220
2. سورة الروم ، الآية41
3. سورة القصص، الآية83 .
4. سورة المائدة، الآية33

مراجع باللغة العربية:

5. أحسن بوسقيعة. **الوجيز في القانون الجزائي الخاص ، جرائم الفساد** ، الجزء الثاني ، دار هومه للطباعة والنشر ، الجزائر ،2008
6. بلال خلف السكارنه، **أخلاقيات العمل** ، دار ميسرة للنشر والتوزيع و الطباعة، ط 3، عمان ،2013
7. بيتر ف. دراكر: **التكنولوجيا والإدارة والمجتمع**، ترجمة صليب بطرس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1976
8. بيير لاكوم، **الفساد**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2009
9. حسن كريم، **مفهوم الحكم الصالح** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، الطبعة الأولى ،2004
10. حسين مدكور، **الرشوة في الفقه الإسلامي مقارنا بالقانون** ، ط1، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984.
11. رمزي محمود، **الأزمة المالية والفساد العالمي**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009
12. سعيد بن ناصر الغامدي، **أخلاقيات العمل ضرورة تنموية و مصلحة شرعية الإدارة العامة للإعلام و الثقافة**، إدارة الثقافة و النشر،
13. طارق عبد العال حماد، **حوكمة الشركات**، الدار الجامعية، عين شمس، مصر،2005
14. عامر ألكبسي ، **الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص و التحليل و المعالجة** ،المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية عامر خضير حميد الكبيسي ،**استراتجيات مكافحة الفساد مالها و ما عليها** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية , الرياض , 2006الإدارية , الطبعة الأولى , عمان 2OOO
15. عبد الباقي جسمو، **أثر الرشوة على الكيان الاجتماعي والأخلاقي**، بحث منشورة ضمن اصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1412 هـ

16. عبد الباقي جسمو، **أثر الرشوة على الكيان الاجتماعي والأخلاقي**، بحث منشورة ضمن اصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1412 هـ

17. عبدالله بن عبدالغني ،**التطوير التنظيمي المفاهيم النماذج الاستراتيجيات**، ط 5، دار حافظ للنشر والتوزيع،2009

18. عصام احمد البهجي ،**الشفافية و اثرها في مكافحة الفساد الاداري و المالي** ،دار الفكر الجامعي،2014

19. عصام عبد الفتاح مطر، **الفساد الإداري**، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2011

20. علاء الدين عشى، **مدخل إلى القانون الإداري**، دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع، عين مليلة

21. علي بدر الدين الحاج ، **جرائم الفساد وآليات مكافحتها في التشريع الجزائري** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الجزء الثاني،ط1 ، 2017

22. عمر حمدان الخضرمي ، **ظاهرة الفساد الخطورة و التحدي سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا**. 2014

23. غراي وكوفمان ، **الفساد والتنمية الاقتصادية ، المالية والتنمية** ، مارس 1994

24. لؤي أديب العيس،**الفساد الإداري و البطالة** ،دار الكندي للنشر و التوزيع، ط 1 ، عمان،2014

25. محمد المدني بوساق"، **التعريف بالفساد وصوره من الجهة الشرعية**"، دار الخلدونية، الجزائر، سنة2009

26. محمد جاسم الذهبي، **الفساد الإداري في العراق**، تكلفة الاقتصادية والاجتماعية، 2000.

27. محمد صادق اسماعيل، **الفساد الاداري في العالم العربي مفهومه وابعاده المختلفة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط1 ،القاهرة2014

28. محمود المجالي عبد الله، **اتجاه الصحفيين الأردنيين نحو قضايا الفساد الإداري**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012

29. مقدم، سعيد ، **أخلاقيات الوظيفة العمومية، دراسة نظرية تطبيقية**، ط1 الجزائر، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر، 1997

30. موسى بودهان، **النظام القانوني لمكافحة الرشوة**، دار الهدى الجزائر، 2010

31. هاشم الشمري".**الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والاجتماعية**"،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، سنة 2010، عمان ، الأردن

32. وليد ابراهيم الدسوقي، **مكافحة الفساد في ضوء القانون و الاتفاقيات الاقليمية و الدولية،** القاهرة الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات , 2012

مراجع باللغة الاجنبية :

33. Banque Mondiale ، **Rapport sur la Diveloppement dans le Monde**. 2004 , W,B,Wchington D,C

34. Daniel Kaufmann , Massino Mostrazzi , **Governance Matters** .3 Indicators for 1996 – 2002 Policy Research Working paper 3106, Washington : D .C ,World Bank,2003

35. Mary C. Gentile, International Business Consultant , Managers for the Future, Electronic Journal of the U.S. Department of State February 2005 .

36. . MONTIGNY Philippe, **l'entreprise face à la corruption internationale**, Ellipses éditions, Paris, 2006

37. Stark, What Is The Matter With Business Ethics? Harvard Business Review Bol. 71, No. 3, May–June 1993,

38. Woller, G.M (1996) "Business Ethics Society and Adam Smith: Some Observations on the Liberal Business Ethos", Journal of Socio–Economics, Vol 25, no

39. World bank , **Governances and Developement** , Washington : D .C , 1992

رسائل جامعية ومطبوعات دروس

40. آمال دحماني ، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**. مذكرة ماستر ، قسم الحقوق ، جامعة الطاهر موالي ، سعيدة ،2016.

41. خالد بن عبد الرحمان بن حسين بن عمر آل شيخ ، **الفساد الإداري أنماطه و أسبابه و سبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي** ,أطروحة دكتوراه, كلية الدراسات العليا جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ,الرياض، 2007

42. خلاف وليد، **دور المؤسسات الدولية في ترشيد الحكم المحلي**، مذكرة لنيل الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة وهران

43. راضية بودحوش ، **الإطار المؤسساتي لمكافحة الفساد في الجزائر** : خطوة نحو إرساء الحكم الراشد ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق، قسم القانون العام ، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية ،2017

44. رداوي عبد المالك، **الحياد السياسي للجهازالاداري الجزائري، بعد إقرار التعددية الحزبية –1989، 1997**–،رسالة ماجيستير، فرع تنظيم سياسي، جامعة الجزائر، 2003، 2004

45. سارة بوسعيود، **دور استراتجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحقيق تنمية مستديمة** ، دراسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا ، رسالة ماجستير ، جامعة فرحات عباس سطيف ،2012–2013،

46. عبد الحفيظ مسكين، **دروس في مقياس الفساد وأخلاقيات العمل** ، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية علوم تجارية ،جامعة محمد الصديق جيجل ، كلية العلوم الاقتصادية ، 2016 ،

47. عبد العالي حاحة، **الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ،2013

48. قاجي حنان، **دور المنظمات الدولية في مكافحة الفساد**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة بجاية

49. نور العقاد، **الفساد الاداري**، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهاد الماجستير تخصص ادارة اعمال، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد ،2013

50. يوسف أزروال. **الحكم الراشد بين الأسس النظرية وآليات التطبيق، دراسة في واقع التجربة الجزائرية**، . مذكرة ماجستير غير منشورة .،2009

مجلات

51. أجيت سينغ ، **حوكمة الشركات** ، **سياسة المنافسة و السياسة الصناعية** ، ندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا ، القاهرة ، المجلد الحادي عشر ، العدد 01 ، ربيع 2004

52. أسار فخري عبد اللطيف ، **اثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية**، ,مجلة العلوم الإنسانية السنة الرابعة ،2006،

53. حسن كريم ،**الفساد و الحكم الصالح في البلدان العربية** ، المستقبل العربي ، بيروت، ع 309 ، نوفمبر ،2004

54. حسنين المحمدي البوادي ،**الإرهاب الدولي، تجريما ومكافحة** ، مصر ، دار المطبوعات الجامعية، 2007

55. حمدي عبد العظيم ، **عولمة الفساد و فساد العولمة** ،الدار الجامعية ،الإسكندرية ، 2008 .

56. عادل محمد عبد الرحمان، **الفساد الإداري**، دراسة ميدانية التطبيق على محافظة أسيوط، مجلة مصر المعاصرة، المجلة 103، العدد502، مصر 2011.

57. عامر ألكبسي ، **الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص و التحليل و المعالجة** ،المجلة العربية للإدارة المنظمة العربية للتنمية الإدارية , الطبعة الأولى , عمان 2OOO

58. عبد الباقي جسمو، **أثر الرشوة على الكيان الاجتماعي والأخلاقي**، بحث منشورة ضمن اصدارات المركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض 1412 هـ

59. لخضر عزي ،حسان بوبعاية،" **الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال** "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 2005

60. هندة غزيوي ،الجهود العربية والدولية لمكافحة الفساد **مجلة البحوث والدراسات الانسانية** 12-2016

ندوات وملتقيات :

61. أجيت سينغ ، **حوكمة الشركات ، سياسة المنافسة و السياسة الصناعية** ، ندوة، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية و إيران و تركيا ، القاهرة ، المجلد الحادي عشر ، العدد 01 ، ربيع 2004

62. حساني رقية، مروة كرامة،" **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 2012 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

63. عز الدين بن تركي، منصف شرفي،" **الفساد الاداري اسبابه واثاره وطرق مكافحته**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حولة حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري،2012

64. لخضر عزي ،حسان بوبعاية،" **الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال** "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 2005

65. حساني رقية، مروة كرامة،" **آليات حوكمة الشركات ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، 2012 ،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

66. عز الدين بن تركي، منصف شرفي،" **الفساد الاداري اسبابه واثاره وطرق مكافحته**"، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حولة حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والاداري،2012

67. جوهرة، إقطي، فوزية، مقراش، **أثر حوكمة المستشفيات على أخلاقيات المهنة الطبية.** حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والاداري، جامعة محمد خيضر، الجزائر 6-7 مايو، 2012

68. تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،" **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا تحسين التضمنية و المساءلة** " ، واشنطن ، البنك الدولي ،2003

تقارير وقوانين

69. .تقرير التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ،" **الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا تحسين التضمنية و المساءلة** " ، واشنطن ، البنك الدولي ،2003

70. 54.قانون رقم 90 -14 المؤرخ في 02 جوان 1990 المتعلق بإجراءات ممارسة الحق النقابي معدل ومتمم بالأمر رقم 96-12 .المؤرخ في 10 جوان1996

71. 55.انظر كل المواد 17. 23 . 24 من قانون 12 -06

72. 56.قانون عضوي رقم12 -04 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالأحزاب السياسية، ج.ر، عدد 02 ، مؤرخ في 15 يناير 2012

73. 57. قانون رقم12 /06 المؤرخ في 12 يناير 2012 يتعلق بالجمعيات، ج.ر عدد 33 ، مؤرخ في 15 بناير 2012.

مراجع من الانترنيت

74. محمد عبد الغني عبد الحميد سيد ، تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد ، يناير 2018، اطلع عليه يوم 2018/10/25 ، ساعة 19.14
http://www.khayma.com/mohgan73/101msdcf/3001.htm

75. أنظر اتفاقية الأمم المتحدة المنشورة في موقع
https://treaties.un.org>corruption_a

76. أنظر توصية مجلس منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية المعني بمواصلة مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، المعتمدة من المجلس في26 /11 /2009 منشور على الموقع الرسمي للمنظمة :
www.ocde.org

77. حسنين المحمدي البوادي ،**الإرهاب الدولي، تجريما ومكافحة** ، مصر ، دار المطبوعات الجامعية، 2007

78. عبد المجيد الغيلي ، **نحو حكم رشيد**،،كان يوم 17 نوفمبر 2018، الساعة 33.19
https://ar.wikipedia.org/wiki

79. عن صفحة الرئيسية ل جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز 2018م /يوم 2018/11/20

80. لخضر عزي ،حسان بوبعاية،" **الحكم الراشد وخصخصة المؤسسات لأجل تسيير فعال** "، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة محمد بوضياف المسيلة ،الجزائر، 2005

81. محمد عبد الغني عبد الحميد سيد ، تجارب بعض الدول في مكافحة الفساد ، يناير 2018، اطلع عليه يوم 2018/10/25 ، ساعة 19.14 ،
http://www.khayma.com/mohgan73/101msdcf/3001.htm

82. مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، **الحاكمية الراشدة ، جدل لم يحسم بعد** ، الأردن، مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني جوان 2007 ،متحصل عليه من الموقع
www.hayatcenter.org/hayat/pics/Edrak_Guide_.doc